مَظَاهرُ التَّعْليلِ عِنْدَ الصَّبانِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الأَشْمُونِي "دِرَاسَة تَصْنيفية نَحْوِيَة"

زياد محمد أبو سمور*
ziad_samor@yahoo.com
مراد رفيق البياري**
muradbayarri@yahoo.com

تاريخ تقديم البحث: 2023/7/5 **تاريخ قبول البحث: 2023/9/24**

الملخص

يُعَدُّ التعليل النحوي ركيزة من الركائز التي قام عليها علم النحو العربي، وبه أُصِّلَتِ كثيرٌ من القواعد اللغوية التي بُنِيَ عليها النحو العربي، لذا حظي بعناية العلماء به. وكان من بين هؤلاء العلماء الذين أولوا العلَّة قدرًا من الاهتمام الصَّبان في حاشيته على شرح الأشموني، والناظر للحاشية يجد صاحبها مولعًا بالتعليل، فقد تمكن من توظيف هذه العلل لتفسير كثير من الظواهر اللغوية تفسيرًا أقرب إلى التوضيح والتبسط منه إلى التعقيد والتكلف، ومن الواضح أنَّ هذه العلل على كثرتها وكثرة مسمياتها عنده؛ إلَّا أنَّ هناك علاقة مشتركة وأمرًا جامعًا بينها؛ لذا آثرنا تناول التعليل عند الصّبان بتتبع هذه الظاهرة في حاشيته؛ للكشف عن الجوانب المشتركة والجامعة بينها، مُتبعين في ذلك المنهجين الوصفي والتحليلي لتصنيف العلل وَفقًا لما هو مشترك بينها بغض النظر عن تسمياتها، وقد تبيّن لنا بعد الدراسة أنَّ جلَّ التعليلات عند الصبان قد غلب عليها النزعة التعليمية والقياسية، وأنّ معظم هذه العلل جاءت على النحو الآتي: منها ما يُعنى بالجوانب الصوتية، ومنها ما يُعنى بالجانب الدلالي، وأنّ بعض العلل كان سببها اضطراريًّا، وبعضها مردُّه سماعي، وبعضها الآخر مردّه إلى كثرة الاستعمال، وقسم آخر جاء ليُعْنَى بالقياس التمثيلي.

الكلمات المفتاحية: التعليل، الصّبان، صوتي، سماعي، دلالي.

* أستاذ، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة طيبة، السعودية.
** أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن.

Al-Ṣabbān's Manifestations of Reasoming in His Annotations to Al-Ashmūnī a Taxonomic Grammatical Study

Ziad Muhamad 'Abu Samur*
ziad_samor@yahoo.com
Murad Rafiq Al-Biyyari**
muradbayarri@yahoo.com

Submission Date: 5/7/2023 **Acceptance Date: 24/9/2023**

Abstract

Grammatical reasoning is considered one of the pillars on which the science of Arabic grammar is based. Many of the linguistic rules on which Arabic grammar is built were established through it. Therefore, it received the attention of scholars. al-Ṣabbān's was among these scholars who paid a great deal of attention to grammatical reasoning in his Annotations to al-Ashmūn's Explanation. Those who study the Annotation find that its author is fond of reasoning, as he was able to employ these reasons to explain many linguistic phenomena in an explanation that is closer to clarification and simplification than to complexity and affectation. It is clear that these causes, despite their abundance and the many names they have, according to al-Ṣabbān; have a typical relationship and a common thing between them. Therefore, we chose to address al-Ṣabbān's reasoning by tracing this phenomenon in his annotation. The study reveals the common and unifying aspects between them, we followed both, the descriptive and the analytical approaches to classify the causes according to what is common between them, regardless of their names.

After the study, it became clear to us that most of the explanations, according to al-Ṣabbān, were dominated by the didactic and analogical tendency, and that most of these "reasonings" were as follows: Some of them were concerned with the phonetic aspects, some of them were concerned with the semantic aspect, and some of the "reasonings" were caused by necessity, some were due to auditory, some were due to frequent use, and another section came to be concerned with the representational analogy .

This study will seek to provide examples and images of these "reasonings", by way of representation but not limited to it, detailing them, and discussing them. The study required that it consist of an introduction, preface, and six sections, followed by a conclusion It was followed by a conclusion that showed the importance of reasoning according to al-Sabban, and he originally considered it one of the pillars on which he relied in the footnote.

Keywords: reasoning, al-Ṣabbān, phonetic, auditory, semantic.

المقدمة:

* Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Taibah University, Saudi Arabia.

** Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, University of Jordan, Jordan.

ارتبطت ظاهرة التعليل ارتباطًا وثيقًا بالدرس النحوي، فالتعليل يتمثل في تفسير الظواهر اللغوية ومحاولة الوصول إلى أسبابها الحقيقية. رغبةً في إيجاد السبب والعلَّة لكلّ حكم إعرابي، حتى غدت العلَّة أصلًا من أصول الاستدلال النحوي عند العلماء؛ لأنَّ بها يزداد رسوخ الحكم في ذهن المتعلم؛ لذا شغل التعليل أذهان النحاة ردحًا من الزمن وأخذت حيزًا واضحاً من إسهاماتهم العلمية، وهذا واضح من خلال ما بُثَّ في كتبهم، فذكروا أسماء كثير من العلل التي استنبطوها من كلام العرب، وبلغوا في التعليل الغاية والكمال. وقد تفاضلوا فيما بينهم في ذلك. رغبةً منهم في ربط الظواهر اللغوية بمسبباتها حتى تتضح في أذهان المتعلمين وتستقر فهمًا في عقولهم.

وعلى كلِّ حال فقد مرَّتْ هذه الظاهرة بمراحل عديدة تعود جذورها الأولى لجهود النحاة المتقدمين منذ عهد ابن أبي اسحق الحضرمي الذي يُعَدُّ أول من بعج النحو ووضع القياس وشرح العلل، ويليه الخليل بن أحمد الفراهيدي[1]، وسار معظم النحاة الذين جاءوا بعد ذلك على نهج من سبقهم من النحاة كالمبرد، وأبي بكر بن السراج، وأبي علي النحوي، وابن جني، كلٌّ منهم كان له قدر من الاهتمام بالعلَّة؛ فمنهم من بالغ فيها وأسرف، ومنهم من اكتفى بقدر معين. وكان من بين هؤلاء العلماء الذين أولوا العلَّة قدرًا من الاهتمام الصَّبان في حاشيته على شرح الأشموني. فالحاشية تزخر بالعلل النحوية بمسمياتها المختلفة، والناظر للحاشية يجد الصبان مولعًا بالتعليل، فقد تمكن من توظيف هذه العلل لتفسير كثير من الظواهر اللغوية التي ساقها في حاشيته تفسيرًا أقرب إلى التوضيح والتبسط منه إلى التعقيد والتكلف[2]، ومن الواضح أنّ هذه العلل على كثرتها وكثرة مسمياتها عنده إلَّا أنَّ هناك علاقة مشتركة

(1) ينظر: الزبيدي، محمد بن الحسن (ت379 هـ /989م)، *طبقات النحويين واللغويين*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص 31؛ الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ/ 1181م)، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، عمان، 1985، ص 23، 26، 45؛ أبو المكارم، علي (ت 1436هـ/2015م)، *أصول التفكير النحوي*، ط1، دار غريب، القاهرة، 2007، ص 152؛ الدرويش، محمود، *العلَّة النحوية تاريخ وتطور*، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، 1987، ص 68.

(2) سبق وأن دَرَستُ العلَّة عند الصبان في محاولة لحصر أنواعها في حاشيته، ينظر: أبو سمور، زياد، *الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني*، رسالة دكتوراة، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن، 2006، ص 134–148. وكانت الدراسة مجرد عرض لأنواع العلل عند الصبان دون البحث في أسبابها أو العمل على تصنيفها وفقًا لما وضعت من أجله، أو البحث عن الجوانب المشتركة بين العلة وغيرها من العلل، وعليه فقد جاءت دراستنا هذه أكثر عمقًا وتفصيلًا وأوسع أمثلة.

وأمرًا جامعًا بينها، وقد تناولت بعض الدراسات السابقة موضع التعليل عند الصبان نحو: الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني، زياد أبو سمور، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2006م، والعلة النحوية عند الصبان في حاشيته شرح الأشموني، للباحث: مالك نظير وآخرين، وهو بحث منشور في مجلة تشرين، سوريا، 2020م، كلا الدراستين مجرد حصر وعرض لأنواع العلل عند الصبان، دون البحث في أسبابها أو العمل على تصنيفها وفقًا لما وضعت من أجله، أو البحث عن الجوانب المشتركة بين العلة وغيرها من العلل، لذا آثرنا في هذا البحث كشف النقاب عن هذه الظاهرة في حاشية الصبان وبيان أهمية التعليل عنده، من خلال تتبع هذه الظاهرة في حاشيته والنظر في هذه العلل للكشف عن الجوانب المشتركة والجامعة بينها وتصنيفها وَفقًا لما هو مشترك بينها بغض النظر عن تسمياتها، وبيان أثر البعد التعليلي عنده على أحكامه النحوية، وبعد الدراسة والبحث وجدنا أنّ جلَّ التعليلات عند الصبان قد غلب عليها النزعة التعليمية والقياسية، وأنَّ هذه العلل منها ما يتعلق بالجوانب الصوتية، والآخر دلالي، وبعض العلل سببها اضطراري، وبعضها سماعي، وبعضها الآخر مرده إلى كثرة الاستعمال، وقسم آخر يتعلق بالقياس التمثيلي، وستسعى هذه الدراسة إلى إيراد نماذج وصور من هذه العلل على سبيل التمثيل لا الحصر، وقد اقتضت الدراسة أن تكون من تمهيد وستة محاور تمثلت في الآتي:

- المحور الأول: التعليل القائم على الجانب الصوتي.
- المحور الثاني: التعليل القائم على الجانب الدلالي (المعنى).
- المحور الثالث: التعليل القائم على السماع.
- المحور الرابع: التعليل القائم على الضرورة.
- المحور الخامس: التعليل القائم على كثرة الاستعمال.
- المحور السادس: التعليل القائم على القياس التمثيلي.

التمهيد:

العِلَّة في اللغة بكسر العين مشتق من مادة (عَلَلَ)، وقد أوردت معاجم اللغة لها معاني كثيرة [1]، فقيل: "العِلَّة المرض، وصاحبها مُعْتَل"، يقال: اعْتَلَّ العليل عِلَّةً صعبةً؛ أي: مرض فهو عليل[2]، وقيل: " "العِلَّة" حدث يشغل صاحبه عن وجهه، أو عن حاجته " [3]. وتأتي العلَّة بمعنى السبب، فقيل: "وهذه علته: سببه"[4]، وجاء في اللسان: "هذا عله لهذا، أي: سبب"[5].

وأمّا معناها في الاصطلاح فمبني على معناها اللغوي الأخير الذي هو "السبب". قال الجرجاني: "هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا مؤثرًا فيه"[6]. وقال في موضع آخر التعليل هو ثبوت الأثر لإثبات المؤثر[7]، وعند أبي البقاء الكفوي العلَّة: ما يتوقف عليه الشيء، ويجب به الحكم، ويتوصل به إلى الحكم من غير أنْ يثبت به[8]. وعرفها مازن المبارك بأنَّها الوصف أو "الأمر الذي يزعم النحويون

(1) ينظر: تعريف العلَّة: الأزهري، محمد بن أحمد (ت 370 هـ/ 980م)، *تهذيب اللغة*، تحقيق عبد الحليم النجار، د.ط، الدار المصرية، القاهرة، (د.ت.)، ج1، ص105؛ الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت398هـ/ 1008م) *تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1956،ج5، ص1773؛ ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت 711هـ / 1311م)، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت، (د.ت.)، مادة علل؛ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت 770هـ/ 1368م)، *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي*، تأليف المقري، دار القلم، بيروت، (د.ت.)، ج2، ص583؛ الزبيدي، السيد محمد مرتضى (ت 1205هـ/ 1791م)، *تاج العروس*، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، (د.ت.)، مطابع دار صادر، بيروت، 1966، مادة علل، الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر (ت 660 هـ / 1261م)، *مختار الصحاح*، دار الرسالة، الكويت، 1983، مادة علل، ص 451

(2) ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*، مادة علل.

(3) ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*، مادة علل.

(4) الفيروز أبادي، مجد الدين محمد (ت 817هـ / 1414م)، *القاموس المحيط*، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005، مادة علل.

(5) ينظر: ابن منظور، *لسان العرب*، مادة علل.

(6) الجرجاني، علي بن محمد(ت816هـ/ 1413م)، معجم *التعريفات*، تحقيق محمد المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004، ص 143.

(7) ينظر: الجرجاني، معجم، *التعريفات*، 55.

(8) الكفوي، أيوب بن موسى (ت1094هـ/1983)، *الكليات*، وضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، ج3، ص32.

أنَّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينًا من التعبير والصياغة "[1] أي أنَّه تعبير عن وجه الحكمة من وراء بناء القاعدة اللغوية، أو تفسيرها على وجه مقبول عندهم.

فالعلَّة النحوية هي وصف يُظَنُّ أنه السبب في الحكم الذي أُتْخِذَ في ظاهرة معينة، والذي يعكس وجه الحكمة في ذلك[2].

وقد ارتبطت ظاهرة التعليل بالدرس النحوي ارتباطًا وثيقًا، بحيث يكون لكلِّ حكم إعرابي سببٌ وعِلَّة لوجوده، فالتعليل يتمثل في تفسير الظواهر اللغوية ومحاولة الوصول إلى أسبابها الحقيقية[3]، وعليه فالتعليل النحوي يعكس لنا طبيعة التفكير النحوي والجهود العقلية التي قادها العلماء الأوائل للوصول إلى حكم نحوي صائب مبني على أسس التقعيد النحوي، والذي بدوره ساهم بشكل كبير وواضح في إثراء الدرس النحوي[4]. ولعلَّ اشتغال النحاة في التعليل أفرز لنا أنواعًا من العلل، أوردها بعض العلماء في كتبهم، تجلت فيما يأتي[5]:

- "العلل التعليمية: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامنا منها لفظًا، وإنَّما سمعنا بعضًا منه، فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: أنّا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم،.... عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب... وما أشبه ذلك" [6].

(1) المبارك، مازن، *العلة النحوية نشأتها وتطورها*، ط3، دار الفكر، بيروت، 1974، ص 91.

(2) ينظر: أبو شريف، سلامة، *العلَّة النحوية، تحليل النحاة لبناء تركيب كلام العرب، دراسة وصفية في المقاصد الشافية للشاطبي*، ط1، دار الزهراء، الرياض، 2012، ص 87.

(3) ينظر: الحلواني، محمد خير (ت 1407هـ-1987م)، *أصول النحو العربي*، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1983، ص 108؛ عباس، أحمد خضير، *أسلوب التعليل في اللغة العربية*، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007، ص 20.

(4) ينظر: الحديثي، خديجة (ت 1439هـ / 2018م)، "العلَّة النحوية ومدى ظهورها في كتاب سيبويه"، *مجلة كلية الآداب والتربية*، جامعة الكويت، ع 3 -4، 1973، ص 45.

(5) ينظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق(ت337هـ/ 948م)، *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979، ص 64-65؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ / 1505م)، *الاقتراح في علم أصول النحو*، تعليق عبد الكريم عطية، ط2، دار البيروتي، دمشق، 2006، ص 111، الحلواني، *أصول النحو العربي*، ص 110.

(6) الزجاجي، *الإيضاح في علل النحو*، ص 64؛ السيوطي، *الاقتراح في علم أصول النحو*، ص 111.

- العلَّة القياسية: وهي التي يمكن القياس عليها، كأن تقول: لِمَ نُصِبَ (زيد) في مثل قولك: إنَّ زيدًا قائم؟ ولِمَ وجب نصب اسم إنَّ؟ وكذلك لِمَ رُفِعَ الفاعلُ ونُصِبَ المفعول به في العربية؟[1] ومن هذه العلل حمل النحاة إعراب جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم [2] .

- العلل الجدلية النظرية: وهي كل ما يعتل به بعد العلل التعليمية والقياسية، وذكر الزجاجي ما يعتلُّ به من باب (إنَّ) إذ قال:"مثل أنْ يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها على ما قدم فاعله على مفعوله، لأنَّه هو الأصل، وذلك فرع ثانٍ"[3].

وقد تعددت مظاهر عناية النحاة الأوائل بالتعليل النحوي، وهذا واضح من خلال ما بُث في كتبهم، فذكروا أسماء الكثير من العلل التي استنبطوها من كلام العرب، وقد تفاضلوا فيما بينهم في التعليل، كلٌّ منهم كان له قدر من الاهتمام بالعِلَّة فمنهم من بالغ فيها وأسرف، ومنهم من اكتفى بقدر معين. ومنهم من أفرد لها أبوابًا خاصة في كتبهم، من أمثال: الفارسي، وابن جني، والسيوطي، وغيرهم، ومنهم من ألف لها مؤلفات خاصة؛ كالزجاجي وابن الوراق، ولم يختلف موقف الصبان عن غيره من النحاة المتقدمين؛ فقد وقف في كثير من مسائل النحو مُعَلِّلًا وملتمسًا الأسبابَ التي كانت وراءَ إقرارِ الحكم النحوي عنده، ويمكن بيان مكانة التعليل ومظاهره عند الصبان وفقًا لما يأتي:

المحور الأول: التعليل القائم على الجانب الصوتي

يُعَدُّ تفسير كثير من الظواهر اللغوية التي وقف أمامها العلماء قديمًا وحديثًا تفسيرًا صوتيًا قائمًا على مبدأ التخفيف والسهولة في كلِّ ما يُنْطَق به في العربية، كونه يمثل سمة من أهم سمات العربية [4]،

(1) ينظر: الزجاجي، *الإيضاح في علل النحو*، ص 64-65؛ الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(ت577هـ/ 1181م)، *أسرار العربية*، عناية محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1957، ص77؛ السيوطي، *الاقتراح في علم أصول النحو*، ص 111.

(2) ينظر: المسألة في: الأنباري، *أسرار العربية*، ص 60.

(3) ينظر: الزجاجي، *الإيضاح في علل النحو*، ص 65؛ السيوطي .*الاقتراح في علم أصول النحو*، ص 112،

(4) ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180هـ/796م)، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج4، ص117، 467، ابن الوراق محمد بن عبد الله (381هـ/ 952م)، *العلل في النحو*، تحقيق محمود جاسم الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1999، ص 66.

فالتخفيف مظهرٌ من مظاهر التفسير اللغوي الذي ينبني على الذوق الاستعمالي للغة[1]؛ لذا فقد ركن العلماء إليه كثيرًا في توجيه كثير من الأحكام النحوية التي أوردوها في كتبهم أو تلك التي رجحوا فيها رأيًا على رأي آخر، وقد أولى الصبان كغيره من العلماء هذا الأمر عناية كبيرة، وقد أخذ هذا الجانب حيزًا واضحًا عنده، وربما شكلت هذه الظاهرة جزءًا من شخصية الشارح. وسوف نعرض لبعض النماذج التي اعتمد عليها الصبان في تعليله بعضَ هذه الظواهر، وفقًا لما يأتي:

- لجأ الشارح في أحيان كثيرة إلى تعليله بعض الظواهر اللغوية تحت ما يسمى بـ "التناسب الصوتي"، ومن أمثلته تفسيره اختيار بناء ضمير الرفع المتصل(التاء) على الضم في مثل (قُمْتُما) لإجراء الميم مجرى الواو؛ لتقاربهما في المخرج [2]. ومن النحاة من فسّر بناء التاء على الضم لأنها تدل على الفاعل، فأعطيت الضمة للدلالة على قوته، واختصت الضمة بالمتكلم لأنَّ المتكلم أقوى من المخاطب[3]. ومنه تفسيره لقولهم: (يا هنانيه) و(يا هنتانيه) إذ قُلِبَ ألف الندبة فيهما ياءً مجانسة لكسر نون المثنى[4].

وكذلك تعليقه على قول الأشموني من أنَّ "ما كان من باب (سنة) مفتوحَ الفاء كُسِرَتْ فاؤه في الجمع نحو سنين، وما كان مكسورَ الفاء لم يُغَيَّرْ في الجمع؛ على الأفصح؛ نحو مئين؛ وحُكِيَ مُئون وسُنون وعُزون بالضم"[5].

فعَلَّقَ الصَّبَّانُ على هذا القول: "والذي يتجه عندي رجحانُ الضم في حال الرفع؛ لمناسبةِ الواو، وللفرار من انتقال من كسر إلى ضم، ورجحان الكسر في حالتي النصب والجرِّ؛ لمناسبة الياء، وللفرار

(1) ينظر: عفيفي، أحمد، *ظاهرة التخفيف في النحو العربي*، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، ص 15-16.

(2) الصبان، محمد بن علي (ت1206هـ/ 1791)، *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت.)، ج1، ص188. وينظر: أبو سمور، *الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني*، ص 136.

(3) ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ/ 1219م)، *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق عبد الإله نبهان، ط1، دار الفكر المعاصر بيروت، ودمشق، دار الفكر، 1995، ج1، ص 48.

(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص 241.

(5) الأشموني، نور الدين بن يوسف بن محمد(ت900. هـ/ 1494م)، *شرح الألفية*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955، ج1، ص37

من الانتقال من ضم إلى كسر" فالصَّبَّانُ عَلَّلَ ترجيحه لرأيه بعلتين: المناسبة واستثقال الجمع بين الضم والكسر [1].

وفي أحيان كثيرة نراه يعمد إلى تعليل بعض الظواهر التي يتناولها بعلة"عدم التقاء الساكنين" كغيره من النحاة، نحو قوله فيما نقله عن السيوطي في الهمع من أنَّ نون (لدن) تحذف إذا جاء بعدها ساكن تجنبًا لالتقاء ساكنين[2]. وكذلك بيَّن أنَّ العين في (مع) يجوز فيها أمران: البناء على السكون، أو الإعراب بالفتح، فإذا بنيت على السكون يجب أن تُكْسَر عينها إذا تصل بها ساكن لعدم التقاء ساكنين، ويجوز فتح عينها طلبًا للخفة[3]، ومنه –أيضًا– تفسيره بناء الاسم المندوب على الضم في مثل قولك: (وا موساه) فموسى منادى مندوب مبني على ضم مقدر على ألف الاسم المقصور (موسى) والمحذوفة لالتقاء الساكنين، أما الألف الموجودة في (واموساه) فهي للندبة والهاء للسكت[4]، وعلل الشارح –أيضًا–كسر هاء السكت التي تلحق آخر الاسم المندوب في حالة الوصل؛ **لالتقاء** الساكنين[5]، وكذلك ما علل به الحذف الحاصل في الأفعال الخمسة المتصلة بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، إذ تحذف نون الجمع لتوالي الأمثال ومن ثم تحذف الواو أو الياء لالتقاء الساكنين[6]. ومن ذلك –أيضًا– تفسيره حركةَ بناءِ (نَحْنُ) على الضم[7]، فقال: "نحن ضمير لجماعة الحاضرين، و (همو) ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان، فلما بَنوا (نَحْنُ) على حركةٍ لالتقاء الساكنيين اختاروا الضمة؛ لتناسب الواو في نظيرتها، ولما

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص154. وينظر: أبو سمور، *الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني*، ص 145.

(2) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص395؛ وينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ/ 1505م)، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992، ودار البحوث العلمية، الكويت، 1980،ج1، ص225.

(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص400.

(4) الصبان، *الحاشية*، ج3، ص251 .

(5) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص253.

(6) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص88.

(7) ينظر: المسألة: النحاس، أحمد بن محمد (ت338هـ/ 949م)، *إعراب القرآن*، عناية خالد العلي، ط2، دار المعرفة، بيروت، 2008م،ج1، ص189؛ الزجاج، إبراهيم بن السري (311هـ/ 923م)، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1988، ج1، ص89؛ العكبري، *اللباب*، ج1، ص476؛ الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف(ت745 هـ/ 1344م)، *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (د.ت.)، ج2، ص198؛ ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت643هـ/ 1245م)، *شرح المفصل*، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ت.)، ج3، ص94 .

كانت (نحن) لعدد أقله اثنان، و (همو) لعدد أقله ثلاثة، كانت (همو) أقوى فاستحقت واوُها أن تكون أصلاً يُحْمَلُ عليه الضم عند فقد سبب آخر له" [1] .

ولابدَّ من الإشارة في هذا المقام إلى ثلاثة أمور:

أولهما: إنَّ قولهم علَّة تحريك نون (نحن) بالضم هو لالتقاء الساكنين قول متجذر عند النحاة القدامى؛ فقد أشار الخليل[2]، وقطرب إلى أنّ هذه الحركات يعمد إليها المتكلم للتخلص من التقاء الساكنين عندما يصعب عليه التسكين [3]، ولعل في هذا تصديق بقولنا: إنّ علة التأسيس في معظم الظواهر اللغوية مردها سبب صوتي كما ذكرنا سابقًا وهو ما فطن إليه القدماء مبكرًا و وافقهم بعض المحدثين في ذلك من أمثال إبراهيم أنيس[4].

ثانيهما: إنَّ اختصاص تحريك (نحن) بالضم دون غيرها من الحركات لكون الضمة من جنس الواو، الدالة على الجمع في لأصل، وهذا ملمح جليٌّ على أنَّ حركة الضمة إنما هي اختزال للواو والواو هي إشباع للضمة، وهو ما أشار إليه بعض القدامى والمحدثين[5].

ثالثهما: ضمير الجماعة (نحن) لما كان متضمنًا معنى التثنية والجمع معًا، فاختير له أقوى الحركات وهي الضمة لتقويته وزيادة في توكيد الدلالة على الجمع؛ فبني على الضم[6].

وقد يعلل بعض الظواهر التي تصادفه أثناء شرحه بعلتين: نحو ما ذكره من أنَّ تحريك النون في المثنى وجمع المذكر السالم جاء للتخلص من التقاء الساكنين، فكسرت نون المثنى لكونه الأصل في

(1) الصبان، *الحاشية*، ج1، ص124. وينظر: المسألة في: أبو سمور، *الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني*، ص136.

(2) ينظر: رأي الخليل في: سيبويه، *الكتاب*، ج4، ص 241-242.

(3) ينظر: رأي قطرب في: الزجاجي، *الإيضاح في علل النحو*، ص 70-71.

(4) ينظر: إبراهيم أنيس (ت 1397هـ / 1977م)، *من أسرار اللغة*، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978، ص 248-249 .

(5) ينظر: ابن جني، عثمان بن جني (392هـ/ 1001م)، *سر صناعة الإعراب*، تحقيق حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق، 1993، ج1، ص 18، 23، 24، 26؛ ابن يعيش، *شرح المفصل*، ج9، ص141؛ إبراهيم أنيس، *الأصوات اللغوية*،(ت 1397هـ / 1977م)، تحقيق حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق، 1993، ص 27-28؛ كمال بشر (1436هـ / 2015م) *الأصوات اللغوية*، دار غريب، القاهرة، 2000، ص 163-164.

(6) ينظر: العكبري، *اللباب*، ج1، ص475-476.

التخلص من التقاء الساكنين[1] أولًا، وأنَّ مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق بينهما ثانيًا[2]. وكذا علَّلَ بها كسرةَ لامِ البعد في أسماء الاشارة؛ نحو (ذلك) و(تلك)، للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجرّ [3].

وكذلك فسّر بها الحذف الواقع في الاسم الممنوع من الصرف إذا جاء اسمًا منقوصًا، ومنه قوله تعالى:"وَٱلۡفَجۡرِ وَلَيَالٍ عَشۡر" (الفجر: الآيتان1، 2) فالتنوين في (ليالٍ) عِوَضٌ عن حركة الياء، ثم حُذِفَتْ هذه الياء لالتقاء الساكنين[4]. وذكر الصبان أنَّ أصل (هاتي) هو هاتيي بياءين، إذ استثقلت الكسرة على الياء الأولى (لام الفعل) فحذفت، فالتقى ساكنان، فحُذِفت تلك الياء لالتقاء الساكنين[5]. كما عرض خلاف العلماء في تركيب (هلم)[6]، ومجمل قول العلماء فيها حدوث حذف الألف على أنَّ أصلها (لُمَّ) بمعنى أقرب و(ها) للتنبيه[7]، أو الهمزة على أنَّ أصلها(هل) و(أمَّ) لالتقاء الساكنين والتخفيف[8].

(1) ينظر: العكبري، *اللباب*، ج2، ص75.

(2) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص161، والمسألة في: الأنباري، *أسرار العربية*، 55.

(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص233.

(4) الصبان، *الحاشية*، ج3، ص360. ينظر: المسألة: سيبويه، *الكتاب* ج3، ص315؛ ابن جني، *سر صناعة الإعراب*، ج2، ص511؛ الأنباري، *أسرار العربية*، 37؛ ابن هشام، الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت761هـ/ 1359م)، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991، ج2، ص 393، الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745 هـ/1344م)، *ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب*، تحقيق رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ومطبعة المدني، بيروت، 1998، ج2، ص668؛ العكبري، *اللباب*، ج1، ص516.

(5) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص304.

(6) للعلماء فيها آراء بين التركيب والأصالة، ينظر: آراء العلماء في: سيبويه، *الكتاب*،ج3، ص 332، 529؛ ابن السراج، محمد بن سهل(ت316هـ / 928م)، *الأصول في النحو*، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993،ج1، ص146؛ الزمخشري جار الله محمود بن عمر (ت538هـ / 1143م) *المفصل في علم الإعراب*، ط2، دار الجيل، بيروت، (د.ت.)، ص152؛ الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(ت577هـ/ 1181م)، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين: البصريين والكوفيين*، تحقيق جودة مبروك، ومراجعة رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002، ص290؛ العكبري، *اللباب* ج2، ص89؛ ابن يعيش، *شرح المفصل*، ج4، ص41.

(7) ينظر: ابن السراج، *الأصول*، ج1، ص146.

(8) ينظر: الأنباري، *الإنصاف*، ص 290؛ الزمخشري، *المفصل*، ص 152؛ ابن يعيش، *شرح المفصل*، ج4، ص41؛ الصبان، *الحاشية*، ج3، ص304.

- و ربما يعمد الصبان إلى تعليله لكثير مما يقف عليه بالتخفيف، نحو قوله في: أنَّ (الضارباك والضاربوك، يجوز فيهما الوجهان)، أي: الخفض بناءً على أنَّ النون حُذِفَتْ للإضافة، والنصب على أنَّها حُذِفَتْ للتخفيف للطول، وهو مذهب سيبويه [1]. ومنه تعليله أنّ الأصل في (اسم) هو (سمو) [2] بكسر السين أو ضمها وسكون الميم، ثم حذفت الواو في (لام) الكلمة للتخفيف، وعُوِضَ عنها بالهمزة فأصبحت (اسم)[3]. كما علل حذف النون من المثنى والجمع عند الإضافةِ لتقصير الصلة أي للتخفيف [4]، وكذلك فسَّر الحذف في آخر المنادى عند ترخيمه بأنَّه من أجل التخفيف لا الإعلال [5] . ومنه – أيضًا – قوله في (كم) بأنَّ بعضهم قال: أنَّها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية، ثم حُذِفَتْ الألف من ما؛ لدخول الكاف عليها، ثم سُكِنَتْ الميم تخفيفًا[6].

وكذلك تعليله بناء العدد (أحدَ عشرَ) ونحوه على فتح الجزءين لأنَّ الفتحة أخف الحركات[7]. وأوضح الأنباري سبب البناء على الفتح أنَّ الأصل في العدد أحد وعشر، "فلمَّا حذف حرف العطف وهي الواو، ضمَّنا معنى حرف العطف، فلما تضمنا معنى الحرف، وجب أنْ يبنيا، وبنيا على حركة؛ لأنَّ لهما حالة تمكن قبل البناء، وكان الفتح أولى لأنَّه أخف الحركات"[8]. ومنه أنّ نون جمع المذكر السالم حركت بالفتح للتفريق بينها وبين نون المثنى المكسورة، واختصت التحريك بالفتح لطلب الخفة، وقد صرّح الصبان في هذا الموضع بأنَّ علَّة الفتح في العربية طلبٌ للخفة[9]. وفي هذا لفتة لطيفة من صاحب الحاشية إذ أشار إلى أنَّ علَّة التخفيف وجلب الفتحة في معظم التراكيب اللغوية مرجعها ومردها واحد إلَّا وهو العلَّة الصوتية.

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص371؛ سيبويه، *الكتاب* ج1، ص187؛ أبو سمور، *الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني*، ص 138.
(2) كذلك فسر بها –أيضًا– حذف الواو من (بنو) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج 1، ص153.
(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص153 .
(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص158.
(5) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص255.
(6) ينظر: الصبان، *الحاشية*،ج4، ص121 .
(7) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج4، ص97.
(8) الأنباري، *أسرار العربية*، ص 219.
(9) ينظر: الصبان، *الحاشية*،ج1، ص136

ويمكن أنْ يلجأ الشارح لهذا الأمر لتفسير الهروب من الوقوع بثقل لفظي مكروه إلى آخر خفيف مقبول، ومنه قوله: إنَّ (ليس) أصلُها عند الجمهور بكسر العين، ثم خُفِّفَتْ بالسكون؛ لثقل الكسرة على الياء[1]. و نحو ما ذكره في (إنَّ وأخواتها) من أنَّ (كأنّ) [2] مركبة من حرف الجر (الكاف) و(إنّ)، وعلل فتح همزة (إنّ) بعد التركيب للتخفيف من الثقل الحاصل بعد تركيب حرف الجر مع (إنّ)[3]، وكذلك قوله في أنَّ الأصل في (عِدة وزنِة ورِقة) وغيرها من الكلمات، هو وَعَدَ ووَزَنَ ووَرَقَ، بكسر الواو في مثل هذه الكلمات؛ فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى الحرف الذي يليها، وحذفت الواو وعوض عنها بهاء التأنيث[4].

ويفهم مما سبق أنَّ ظاهرة التخفيف في العربية أخذت صورًا وأشكالًا كثيرة يلجأ من خلالها العربي إلى الميل نحو التيسير والتسهيل في نطقه للغة التي يتداولها، منها اضطراره أحيانًا إلى الحذف أو التخفيف بالتحريك بحركة خفيفة كاختياره الفتحة في بعض التراكيب لكونها أخف الحركات صوتيًا وأسهلها نطقًا[5]، أو بالسكون للفرار من ثقل صوتي، أو اللجوء إلى تحريك بعض الحروف منعًا لالتقاء الساكنين، وللفرار من الوقوع في محظور لغوي[6].

المحور الثاني: التعليل القائم على الجانب الدلالي (المعنى)

يعمد النحوي أحيانًا كثيرة إلى مراعاة المعنى لتسويغ القاعدة أو الاستعمال اللغوي لنمط لغوي ما، باذلًا جهده في تلمس العلاقة الوطيدة بين الدلالة والنحو حتى أصبح هذا منهجهم وديدنهم في معالجة كثير من

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص358.

(2) ينظر: أقوال العلماء في تركيب (كأن)، سيبويه، *الكتاب*، ج3، ص151؛ ابن جني، عثمان بن جني (ت 392هـ/ 1001م)، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952، ج1، ص317؛ المالقي، أحمد بن عبد النور(ت702 هـ/1303م)، *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط3، دار القلم، دمشق، 2002، ص 284؛ الزمخشري، *المفصل*، ص 301؛ الأندلسي، *الارتشاف*، ج3، ص1238؛ ابن يعيش، *شرح المفصل*، ج8، ص81

(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص426.

(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص151–152.

(5) ينظر: عفيفي، *ظاهرة التخفيف في النحو العربي*، ص385 –386.

(6) ينظر: الحديثي، خديجة، *دراسات في كتاب سيبويه*، دار غريب، القاهرة، 1980، ص 202.

النصوص اللغوية، وهو ما سماه العلماء الشبه المعنوي، فكان لا بد له من مراعاة ظاهرة التركيب النحوي للجملة في العربية[1]، من أجل الوصول إلى دلالة واضحة في السياق.

وقد أولى صاحب الحاشية هذا الجانب أهمية كبيرة في تعليقه على شرح الأشموني حتى بدت هذه الظاهرة جلية في معظم ثنايا كتابه، وتنوعت عنده أشكال هذا التعليل، ففي أحيان كثيرة يلجأ الصبان إلى ترجيح وجه من الأوجه النحوية أو رأي من الآراء على الآخر بناءً على التناسب الدلالي للكلمة أو الحرف أو الحركة وما تحمله من معنى مشترك بينهما في اللغة؛ ومن ذلك تفسيره اختيارهم اللام المفتوحة في الاستغاثة، فقال: "وذلك لمناسبة معناها للاستغاثة، لأنَّ لامَها للتخصيص؛ أُدْخِلَتْ على المستغاثِ دلالةً على أنَّهُ مخصوصٌ من بين أمثاله بالنداء" [2].

وكذلك ذكر الصَّبَّانُ: أنَّ الأكثر في نداء اسم الله (تعالى) أنْ يحذف حرف النداء؛ فيقال: اللَّهُمَّ. أي: بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء المحذوف[3]، واختيرت الميم عوضاً عن (يا) النداء للمناسبة بينهما، فإنَّ (يا) حرف يفيد التعريف، والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حِـمْيَرَ[4]، وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات الحديثة من وجود في سمات مشتركة بين اللغات السامية مثل اللواحق والسوابق [5] .

ويظهر من الكلام السابق أنَّ الصبان علل كثرة حذف حرف النداء مع لفظ الجلالة "الله" بعلتين: الأولى التعويض عن الحرف المحذوف، والثانية: علَّة المناسبة في اختيار الميم دون غيرها من الحروف بجامع الدلالة عليها في اللغة، وهذا الأمر يُعَدُّ منهجًا جليًا عنده في كثير من المواطن التي استعان بالعلَّة في إثبات حكم نحوي أو ترجيح رأي على رأي آخر.

(1) ينظر: العبيدي، شعبان عوض، *التعليل اللغوي في كتاب سيبويه*، ص295.

(2) الصبان، *الحاشية*، ج3، ص241.

(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص216. والرأي موجود في: ابن جني، *الخصائص* ج1، ص265.

(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص216.

(5) ينظر: السامرائي، إبراهيم، *فقه اللغة المقارن*، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1983، ص 134-135؛ الحموز، عبد الفتاح، *ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل*، ط1، دار عمار، عمان، ص 85-86.

وقد صرح بعلَّة الدلالة في أكثر من موضع من المواضع التي حاول أنْ يلتمس لها وجهًا مقبولًا في العربية، نحو تعليله بها جواز حذف حرف الجر (من) من مميز(كم) الخبرية، لقوة الدلالة عليه[1].

ونراه أحيانًا يوظف عللًا أخرى لتحقيق غرض معنوي أو دلالي، ومنها:

- علَّة أمن اللبس وعدمه، وهي علَّة لغوية تسّغ استعمالًا عربيًا ما خرج على ما ينبغي أن يكون عليه هذا الاستعمال أو القاعدة النحوية، وفقًا لما قرره النحاة وأصَّلوه باستقرائهم للكلام العربي[2]. وقد علَّلَ الصَّبَّانُ بها أحكامًا عِدة، منها: تعليلُه إجازةَ حذفِ (الواو) في باب العطف؛ عند أمن اللبس، ومثَّل لذلك بقوله[3]:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ[4]

ومنه تفسيره في –باب التعجب– لما ذهب إليه بعضُ العلماء في شروط "فعل التعجب: "أنَّه يجوزُ أنْ يُبْنَى للتعجب ما كان ملازماً لصيغة (فُعِلَ) نحو عُنِيتُ بِحَاجَتِكَ؛ و(زُهِيَ)علينا، فيجوز أنْ نقول: ما أعناه بحاجتك!، وما أزهاه علينا! "[5]. معللًا ذلك بأمن اللبس[6]. ثم أردف هذه العلَّة بقوله: وعليه فيجوز أنْ يبنى منه أفعل التفضيل إنْ أمن اللبس [7]. ويفهم مما سبق أنَّه جوَّز بناء فعلا التعجب من

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج4، ص115.

(2) ينظر: العبيدي، شعبان محمد عوض، *التعليل اللغوي في كتاب سيبويه*، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1999، ص 295.

(3) البيت على النحو التالي:

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ مما يغرس الود في فؤاد الكريم

بلا نسبة في ابن جني، *الخصائص* ج1، ص290؛ المالقي، *رصف المباني*، ص 478؛ ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672هـ/ 1273م)، *شرح التسهيل*، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ج3، ص238؛ ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل(ت769 هـ/ 1368م)، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تحقيق محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر، دمشق، 1982، ج2، ص473؛ الأشموني، *شرح الألفية*، ج2، ص431؛ السيوطي، *الهمع*، ج5، ص274 .

(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص135.

(5) الصبان، *الحاشية*، ج3، ص32.

(6) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص32.

(7) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص64.

الفعل المبني للمجهول عند أمن اللبس، ومن ثم حمل عليه بناء أفعل التفضيل فجوَّز بناءه عند أمن اللبس.

وهذه لفتة لطيفة تبين مقدار إلمام صاحب الحاشية بالعلل، وتعكس لنا شخصية الصبان نحويًّا مؤصِّلًا للعلم، وليس شارحًا فحسب.

ونراه أحيانًا يستند إلى قاعدة عدم أمن اللبس في تعليله عدم جواز حذف حرف الجر مع (إنْ) و(أنْ) في نحو: رغبت في أنْ تفعل أو عن أنْ تفعل، لعدم أمن اللبس[1]. ومنها – أيضًا – تعليلُه، أنَّهم جعلوا الفاعلَ في مثل: ضرب عيسى موسى، مقدَّمًا بالرتبة عند عدم وجودِ قرينةٍ تدل عليه، لعدم أَمْن اللبس[2]. ومنه وجوب الإتيان بـ (من) إذا فصل بين (كم) الخبرية ومميزها بفعل متعدٍ، كي لا يلتبس المميز بالمفعول[3].

وكذلك تعليله أنَّ الفعل الثلاثي الأجوف (اليائي) المبني للمجهول عند إسناده إلى ضمير المتكلم أو المخاطب مثل(باع) اجتنب الكسر فيه وعدل إلى الضم أو الإشمام لكي لا يلتبس بالبناء للفاعل[4].

- علَّة الاستغناء: استعان بها الشارح في تفسير بعض الظواهر اللغوية في مواطن مختلفة من حاشيته، ومنها عدم جواز تثنية "أجمع" و"جمعاء" لأنَّهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا[5]. فهما يؤديان الدلالة المطلوبة، ورأى الصَّبَّانُ أن لزومَ الضميرِ المجرورِ بـ (رُبَّ) الإفرادَ والتذكير، والتفسيرَ بتمييزٍ بعده مطابقٍ للمعنى؛ وذلك لاستغنائهم بمطابقة التمييز للمعنى المراد.[6].ومنه تعليله عدم تصرف صيغتي (أفعل التعجب) في العربية بقوله: " اعلم أنَّ عدم تصرف الفعل إمّا بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كـ"نعم وبئس" أو بالاستغناء عن

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص80.
(2) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص98 .
(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج 4، ص 117.
(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص 91.
(5) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص.140
(6) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص309.

تصرفه بتصرف غيره وإنْ دلَّ على ما ذكر كـ"يدع ويذر" فإنَّه استغنى عن ماضيهما بماضي "ترك" لأنه يحمل الدلالة نفسها، وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين"[1].

- علَّة عدم الفائدة: علَّلَ بها الصَّبَّانُ منعَ إضافةِ أحدِ المترادفَيْن أو المتساوِيَيْن إلى الآخر؛ بعدم الفائدة، إذ المقصودُ حاصلٌ من لفظِ المضاف؛ مع قطع النظر عن الإضافة[2]، وكذلك علَّلَ بها عدمَ جوازِ إبدالِ الضمير الظاهرِ من الحاضر لعدم فائدته، لأنَّ ضميرَ الحاضر في غاية الوضوح [3]. ويفهم من هذا النوع من هذه العلل أنَّه لا فائدة من قيام المتكلم باللجوء إلى أسلوب الإضافة أو الإبدال لوضوح الدلالة الكلام وعدم وجود غموض أو إبهام يستدعي من المتكلم إيضاح كلامه وإزالة الإبهام عنه.

- الإجراء أو المشابهة في المعنى والدلالة: نحو تعليله فتح همزة (أنَّ) بعد القول وشبهه على لغة بني سليم، لقوة إجراء القول مجرى الظن عندهم[4]. ومنه ما نقله عن الشاطبي من أنَّ علَّة بناء "كم" هي الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام إنْ كانت استفهامية ومعنى رُبَّ التي تفيد التكثير إنْ كانت خبرية. وكذلك الحال في علّة بناء "من" – أيضًا – هي الشبه المعنوي حسب الدلالة التي يشير إليها المعنى المراد منها؛ كاستفهامية أو شرطية، أو معنى الافتقار إنْ كانت موصولة، وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة[5].

- التوسع وقوة الدلالة: فقد علل بها جواز إضمار (أنْ) لاتساعهم فيها ولقوة الدلالة عليها، بخلاف لام الأمر الذي لا يجوز إضمارها[6].

(1) الصبان، *الحاشية*، ج3، ص29.

(2) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص375.

(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*،ج3، ص190.

(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص 53.

(5) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص104؛ الأنباري، *أسرار العربية*، ص30؛ العكبري، *اللباب*، ج1، ص314.

(6) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص105.

- التضمين: وعلل بها الصبان توجيه إعراب (راكبًا) في قولهم: ها أنت زيد راكبًا، على أنَّ راكبًا حال من زيد أو من أنت على مذهب سيبويه، فالعامل هو حرف التنبيه(ها)، وذلك لتضمن حرف التنبيه معنى الفعل أنبه[1].

ومنه ما ذكره في أنَّ (مع) مبينة على السكون في لغة "ربيعة" و"غنم"، وذلك لتضمنها معنى المصاحبة[2]. ولعلَّ هذا ما يفسر لنا تعليل النحاة لحذف(مع) في المفعول معه وإقامة الواو مقامها، للتخفيف ولكون الواو تتضمن معنى المصاحبة والجمع أيضًا[3]. ومما حمله على معنى التضمين من أنَّ تعدية الفعل بالباء في قوله تعالى: "أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ"(يوسف، آية 100) أحسن لتضمينه معنى لطف، والإحسان هو اللطف[4]، ثم علق قائلًا: " فالأولى أنْ يقال التضمين إلحاق مادة بأخرى في التعدي أو اللزوم لتناسب بينهما في المعنى"[5].

- التفريق: و فَسَّرَ بها الصَّبَّانُ حركةَ الضمير المرفوع المتصل (التاء) فهي تُضم للمتكلم، وتفتح للمخاطَب وتكسر للمخاطَبة؛ وذلك للتفريق بينهما في الدلالة على المراد[6]. ونحو تعليله كسرةَ لامِ البعد في أسماء الإشارة؛ نحو (ذلك) و(تلك) للفرق بينها وبين لام الجر[7]، وبها علَّلَ الصَّبَّانُ أنَّ (أولو) اسمُ جَمْعٍ؛ يكتب بالواو بعد الهمزة؛ للفرق بينه وبين (إلى) الجارة في الرسم؛ نصبًا وجرًا، وحُمِلَ عليهما الرفعُ[8].
- ومن اللافت للنظر أنَّ التناسب قد يأخذ منحى آخر عند الصبان، فنراه أحيانًا يعلل ترجيح وجه إعرابي على آخر بالتناسب التركيبي للجملة، في نحو قولهم: "قام زيد وعمرو قعد" فقد ترجحت

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص 268.
(2) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص399.
(3) ينظر: الأنباري، *أسرار العربية*، 184؛ العكبري، *اللباب*، ج1، ص 281.
(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص138.
(5) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص138.
(6) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص188؛ وينظر: المسألة، *العكبري*، اللباب، ج1، ص 481.
(7) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص233.
(8) ينظر: الصبان، *الحاشية*،ج1، ص149.

فيه الفاعلية طلبًا للتناسب بين المتعاطفين [1]. وهذه لفتة لطيفة من الشارح تنبئ عن حسه اللغوي وشخصيته العلمية.

المحور الثالث: التعليل القائم على السماع

ومما اعتمد عليه صاحب الحاشية في التعليل بهذا الأمر قوله: إنَّ القياس عدم زيادة (الباء ومن) في الإيجاب على غير مذهب الأخفش[2]، أمّا زيادتها في مثل: "بحسبك درهمٌ" و"كفى بالله"، فهو مقصورٌ على السماع، أي: أنّه عَلَّلَ زيادةَ الباء هنا بالسماع [3]. ومنه ما ذكره في باب "المعرب والمبني" من أنَّ مجيء المصدر حالًا مع كونه كثيرًا إلَّا أنَّه مقصور على السماع عند النحاة[4]، وأورد ابن مالك: أنَّ الحال قد تأتي معرفة لفظًا إلَّا أنَّها مؤولة بالنكرة من حيث المعنى؛ لأنّ الأصل في الحال التنكير[5]، وعلّق الصبان على قول المصنف بما علل به الشاطبي من أنَّ ذلك مقصور على السماع من كلام العرب[6].

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص 125.

(2) ينظر: آراء العلماء في زيادة (من)، سيبويه، *الكتاب* ج4، ص225؛ المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ/898م) *المقتضب*، تحقيق محمد بن عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994، ج1، ص183، ج4، ص137، 420؛ الأخفش، الأوسط، سعيد بن مسعدة(ت 221 هـ / 835 م)، *معاني القرآن*، تحقيق هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990، ج1، ص105؛ ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(577هـ/ 1181م)، *البيان في غريب إعراب القرآن*، تحقيق طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980، ج1، ص324؛ الأندلسي، *الارتشاف*، ج4، ص1725؛ الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745 هـ/ 1344م)، *البحر المحيط*، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،1993، ج2، ص136؛ ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي (ت597 هـ/ 1201م)، *شرح جمل الزجاجي*، تحقيق صاحب أبو جناح، دار الكتب، بغداد، 1980، ج1، ص484؛ ابن يعيش، *شرح المفصل*، ج8، ص12-13.

(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص215.

(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص333.

(5) ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672هـ/ 1273م)، *الألفية*، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2001، ص 23؛ الأشموني، *شرح الألفية*، ج1، ص244؛ الصبان، *الحاشية*، ج2، ص255

(6) الصبان، *الحاشية*، ج2، ص255، وينظر: كلام الشاطبي، الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت790 هـ/ 1388م)، *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، 2007، ج3، ص435.

وذكر الصبان أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل تصاغ من الفعل اللازم قياسًا، أمّا ما ورد من الصفات المشبهة المصاغة من الأفعال المتعدية نحو" (رحيم) و(عليم) فهو مقصور على السماع فحسب، ولا يجوز القياس عليه [1]. وأورد الصبان ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ العلم (يعفر) إذا ضمت ياؤه يجوز صرفه لورود السماع فيه[2]، ومنه قوله: إنّ (عمر) أذا صُغِرَ على (عمير) فإنَّه يكون مصروفًا لأنَّه لم يسمع فيه إلَّا الصرف[3]. وكذلك ذكر أنَّ مميَّزَ (كم) الاستفهامية يأتي مفردًا منصوبًا؛ وعلَّلَ سببَ ذلك: بأنَّهُ لم يُسْمَع إلاّ كذلك، فالعلَّة عنده هي السماع[4].

وذكر الأشموني أنَّ (مِنْ) قد تُزادُ بشروط؛ منها: أنْ يسبقَها نفيٌ، أو شبهُه؛ كالنهي والاستفهام[5]. وقد حدَّدَ الصَّبَّانُ مجيء (مِنْ) زائدةً مع الاستفهام بأداتين هما (بل) و (الهمزة)، وعلَّلَ عدم زيادتها مع بقية أدوات الاستفهام بعدم سماع ذلك [6] .

وعلَّلَ جوازَ حذفِ ياءِ المتكلم من المضافِ إلى المنادى في: يا ابنَ أُمّ و يا ابنَ عمّ لوروده في السماع، وعلَّلَ عدم جواز حذفها في غير يا ابن أم و يا ابن عم لعدم السماع [7].

وكذلك تعليله أنَّ الظرف إذا كان مبهمًا مُسْتقبلَ المعنى؛ لم يعامَل معاملة (إذ)، بل يعامل معاملة (إذا) فلا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية ولا يجوز إضافته إلى الاسمية[8]؛ وذلك لأنّه حينئذٍ بعيد الشبه بـ (إذ) ولأنّهُ لم يُسْمع[9]. فالصَّبَّانُ علَّلَ وجوب إضافة الظرف إذا كان مبهمًا مستقبل المعنى إلى الجملة الفعلية بعلتين: هي بُعْدُ الشبهِ وعدمُ السماع.

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*،ج3، ص5.
(2) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص385، وينظر: رأي سيبويه، سيبويه، *الكتاب*، ج4، ص266.
(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص405.
(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج4، ص112.
(5) ينظر: الأشموني، *شرح الألفية*، ج2، ص287.
(6) ينظر: الصبان، *الحاشية*،ج2، ص314.
(7) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص233.
(8) ينظر: الأشموني، *شرح الألفية*، ج2، ص314.
(9) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص385-386.

ومنه ما نقله عن منع النحاة من إبدال المضمر من المضمر أو المضمر من الظاهر لأنّه لم يسمع عن العرب[1].

المحور الرابع: التعليل القائم على الضرورة

هي تلك العلَّة التي يتكن فيها النحوي من تخريج بعض الظواهر اللغوية التي تصادفه في اللغة والاحتجاج بها بناءً على التعليل الاضطراري لها، وهذا كثير عند النحاة مثل صرف ما لا ينصرف للضرورة في الشعر، وغيرها[2].

وقد علَّلَ بها الصَّبَّانُ كثيرًا من الأحكام النحوية والصرفية التي تطرأ على كثيرٍ من الكلمات أو التراكيب، ومن ذلك؛ قوله: إنَّ نون الجمع ونون المثنى تُحْذَفان للإضافةِ وللضرورة[3]، نحو قول الشاعر[4]:(الطويل)

خَلِيلَيَّ ما إنْ أَنْتُمَا الصَّادِقَا هَوىً إذَا خِفْتُمَا فِيهِ عَذُولاً وَوَاشِيا

ونحو قراءة الحسن" وَٱلْمُقِيمِي الصَّلاةَ "(الحج، آية 35) [5].

وكذلك علَّلَ بها في مبحث (التنازع): عدم جواز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي هنا إلَّا للضرورة [6].

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص 192.

(2) ينظر: المسألة في الأنباري، *الإنصاف*، ص 391؛ أبو حيان، *الارتشاف*، ج2، ص891؛ العكبري، *اللباب*، ج1، ص522؛ الصبان، *الحاشية*، ج1، ص166

(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص158.

(4) البيت بلا نسبة في السيوطي، *الهمع* ج1، ص167؛ يعقوب، إميل، *المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية*، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996، ج8، ص334.

(5) والقراءة في: أبو حيان، *البحر المحيط* ج6، ص342؛ ابن جني، عثمان بن جني (ت 392هـ/ 1001م)، *المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، دار سركين، القاهرة، 1986، ج2، ص80؛ الفراء، يحيى بن زياد (ت207هـ/ 822م)، *معاني القرآن*، تحقيق محمد النجار، وأحمد نجاتي، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983، ج2، ص225؛ الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت538هـ / 1143م)، *الكشاف*، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998، ج3، ص225.

(6) ينظر: *الصبان، الحاشية*، ج2، ص148.

ومنه تفسيره أنَّ (عمّ) على وزن أفعل التفضيل، حذفت منه الهمزة للضرورة [1]. ومنه حذف همزة الاستفهام قبل "أم المتصلة للضرورة، وكذلك ذكر أنَّ (النفس) في قولهم: "وطبْتَ النفسَ" نكرة، لأنَّ (أل) فيه زائدة للضرورة [2] .

وأورد الصبان مذهب جمهور البصريين القائل بعد جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، وما ورد في الشعر من الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور؛ فهو جائز للضرورة(3)، ومنه قول الشاعر[4]:

أَنْجَبَ أيامَ وَالِدَاه بِهِ إِذْ نَجْلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجلَا

فقد فصل بين المتضايفين في هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور، ورأى فيه الصبان وجهًا آخر للضرورة الشعرية، وهو جواز الفصل باثنين من المعمولات الأجنبية[5].

وذكر الصبان في باب "نائب الفاعل" أنَّ الكوفيين جوّزوا إقامة غير المفعول به كـ (المصدر والجار والمجرور والظرف أو المفعول به الثاني) مقام الفاعل مع وجود المفعول به في الجملة، واحتجوا على ذلك بعدد من الشواهد. في حين ذهب جمهور البصريين إلى عدم إنابة غير المفعول به عن الفاعل ولو اجتمع في الجملة غيره، والأولى عندهم إقامة المفعول به مقامه، وحمل الجمهور ما ورد من الأشعار على الضرورة[6]. ومما حمله على الضرورة ما ذكره في باب "نونا التوكيد" من منع توكيد الفعل بنون بعد لا النافية إلَّا في الضرورة[7]. وكذلك قوله من أنَّ هاء السكت في أسلوب "الندبة" تثبت في حالة الوقف

(1) ينظر: *الصبان، الحاشية*، ج1، ص 66.

(2) ينظر: *الصبان، الحاشية*، ج2، ص289.

(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص419. وينظر: المسألة، سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص280؛ المبرد، *المقتضب*، ج4، ص376؛ ابن السراج، *الأصول*، ج1، ص320؛ الزمخشري، *المفصل*، 99؛ الأنباري، *الإنصاف*، ص347.

(4) البيت للأعشى في: الأعشى، ميمون بن قيس، *ديوان الأعشى الكبير*، تحقيق محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، (د.ت.)، ص 235؛ ابن منظور، *لسان العرب* ج11، مادة، نجل؛ ابن جني، *المحتسب*، ج1، ص152، الأزهري، خالد، خالد بن عبد الله (ت905هـ/ 1499م)، *التصريح بمضمون التوضيح*، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000، ج1، ص735؛ السيوطي، *الهمع*، ج4، ص297.

(5) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص419.

(6) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص97. وينظر: المسألة في ابن مالك، *شرح التسهيل*، ج2، ص128؛ الأندلسي، *الارتشاف*،ج3، ص 1338 .

(7) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص 323.

ساكنة، ولا يجوز إثباتها في حالة الوصل، وعلل إثباتها مضمومة ومكسورة للضرورة[1]. ومما حمله على الضرورة – أيضًا – عدم جواز إضمار لام الأمر عند النحاة إلَّا للضرورة[2].

ومنه ما ذكره من أنَّ تقديم نائب الفاعل على الفعل في النحو جائز في الضرورة، حملًا على تقديم الفاعل، بل ذهب صاحب الحاشية إلى أبعد من ذلك فرأى أنَّ تقديم نائب الفاعل على الفعل أولى عنده من تقديم الفاعل، ومن ثم أبدى رأيه الخاص في هذه المسألة قائلًا: "بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب الفاعل اختيارًا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا لعدم علَّة منع التقديم"[3].

ونلحظ من خلال الكلام الآنف الذكر مكانة صاحب الحاشية عمليًا بين أرباب الحواشي؛ فهو لم يكتفِ بإيراد الآراء النحوية واللغوية للعلماء في تفسير كثير من الظواهر اللغوية والقدرة على الرد والترجيح عليها، بل تعدى الأمر أبعد من ذلك فنراه يبدي الآراء الخاصة به ويفند الآراء الأخرى، وهذا يعكس لنا مدى إلمام صاحب الحاشية بالمادة العلمية التي يطرحها من جهة، ويبرز شخصية الصبان نحويًّا مؤصِّلًا للعلم وليس شارحًا له فحسب من جهة أخرى.

المحور الخامس: التعليل القائم على كثرة الاستعمال

اعتدَّ به صاحبُ الحاشيةِ في تعليله وتفسيره لطائفة من الظواهر النحوية واللغوية، من ذلك تعليله سقوط الهمزة في حرف التعريف (أل) لكثرة الاستعمال [4]. وكذلك ذكر أنَّ بعض النحاة ذهبوا إلى أنَّ الأصل في (من) منا كـ (إلى) ثم خففت لكثرة الاستعمال؛ فحُذِفَتْ الألف وسكنت النون.[5] ولعلَّ في هذا تأويلَ تَكَلُّفٍ. وإذا سلَّمنا بما ذكر، فلماذا حذفت مع (من) ولم تحذف مع (على) و (إلى) و (حتى) وغيرها من حروف الجرِّ، وهي حروف كثيرة الاستخدام أيضًا.

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص241.
(2) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص105.
(3) الصبان، *الحاشية*، ج3، ص64.
(4) الصبان، *الحاشية*، ج1، ص282–283.
(5) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص302.

ومنه تخريجه لقولهم: " ثلاثة أنفس" فقد كان القياس أنْ يقول (ثلاث) بحذف التاء لأنَّ النفس مؤنثة، إلَّا أنَّه أنَّث اللفظ (ثلاثة) حملا على معنى (الإنسان) لكثرة استعمال النفس بمعنى الإنسان[1]. وكذلك ما أورده من أن المختار اطراد حذفها اختيارًا قبل "أم" المتصلة لكثرته نظمًا ونثرًا [2].

وفي أحيان كثير نجده يركن إلى هذا الأمر في ترجيحه لرأي على رأي آخر، ومثال ذلك عنده: قوله في مبحث (عوامل الجزم) أنَّ جزم اللام لفعل الفاعل المتكلم جائز في السعة؛ لكنَّهُ قليلٌ، وأقلُّ منه جزمُها فعلَ الفاعلِ المخاطَبِ. وعلَّل ذلك بقوله: "لأنَّ له صيغةً تَخصُّهُ، وهي فعلُ الأمر، واختُصَّ المخاطبُ بالأمرِ بالصيغة، وغيرُه بالأمر باللام؛ لأنَّ أمرَ المخاطَب أكثرُ استعمالًا، فكان التخفيف فيه أولى" [3].

المحور السادس: التعليل القائم على القياس التمثيلي

القياس التمثيلي عند النحاة يقوم في الأساس على قياس شبه، وهو قياس صحيح عند النحاة كقياس العلَّة[4]، وقياس الشبه قد يكون مبنيًّا على الشبه اللفظي أو على الشبه المعنوي والشبه اللفظي أقوى من المعنوي عندهم[5]، وبرع الصبان في توظيف هذا النوع من التعليل في حاشيته، ففسّر به عددًا من الأحكام النحوية واللغوية، ومنها ما فسّر به صاحبُ الحاشيةِ عدم صرف الاسم بعد التنكير، نحو رجل أحمر، سُمِّيَ بأحمر. فقال: "وذلك لمشابهة حالِ التنكير حالَ الوصفية في وجود المشتق منه، وهو الحُمرة في المدلول، فكأنَّ الوصفيةَ باقيةٌ بعد التنكير" [6]. فعلَّة المشابه هنا لفظية لما في ذلك من شبه لفظ الفعل[7].

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج4، ص90.

(2) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص149.

(3) الصبان، *الحاشية*، ج4، ص4.

(4) ينظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ/ 1181م)، *الإغراب في جدل الإعراب ولمعة الأدلة في أصول النحو*، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957، ص 109؛ السيوطي، *الاقتراح*، ص 88.

(5) ينظر: ابن جني، *الخصائص*، ج1، ص109، 170.

(6) الصبان، *الحاشية*، ج3، ص399.

(7) ينظر: ابن جني، *الخصائص*، ج1، ص215؛ والعكبري، اللباب، ج1، ص512.

وكذا ذكر في مبحث (التوكيد) جوازَ توكيدِ الضميرِ المرفوعِ بـ "نفس وعين"، في نحو: "قُمْ أنتَ نفسُكَ أو عينُكَ"، و"قوموا أنتُمْ أنفسُكُم أو أعينُكُم"، وعلَّلَ هذا الجواز، واختصاص هذا الحكم بهما؛ لقوة استقلالهما، وذلك لأنَّهما يستعملان في غير التوكيد كثيرًا؛ نحو: "علمت ما في نفسِكَ" [1].

وكذلك فَسَّر بها إثباتَ الياء في قراءة " إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ [2]، وذلك لإجراء المعتل مجرى الصحيح. فيجزم بحذف الحركة المقدرة [3].

وذكر الصبان أنّ ظرف الزمان المبهم والمختص يجوز حذفة؛ لأنَّهُ كثيرٌ في الاستعمال، وحمل عليه ظرف المكان المبهمُ دون المختص لكثرته في الاستعمال؛ لذا فقد أجرى المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان، وبقي ما لم يكثر في الاستعمال على أصله [4].

ومن ذلك–أيضًا– قولُ الأشمونيّ في أنَّ ضميرَ النصب يجوزُ فيه الاتصالُ أو الانفصالُ مع الفعل نحو: "الدرهم أعطيتُكَهُ"، و"أعطيتُكَ إيَّاه"؛ والاتصال هنا أرجح، وكذلك يجوز فيه الاتصال والانفصال مع الاسم نحو: "الدرهمُ أنا معطيكَهُ"، و"معطيكَ إيَّاهُ"، والانفصال هنا أرجح[5].

وعلَّلَ بها الصَّبَّانُ سبب ترجيح الانفصال مع الاسم بقوله: "لأنَّ الاسم إنَّما أُعْمِلَ لمشابهته الفعل، لا لذاته، فهو نازل الدرجة عنه في اتصال الضمير به" [6]. ومنه تعليله أنّ (لدن) إنَّما بنيت لشبهها بالحروف من حيث الجمود وملازمتها للإضافة واحتاجها إلى ما بعدها كالحروف[7]. ومنه ما أورده الصبان من أنَّ المشهور في (مع) عند النحاة هو فتح عينها، وهي حركة إعراب تشبيهًا لها بـ (عند) في وقوعها حالًا أو صفة أو صلة[8]. وكذلك تعليله بناء كلٍّ من (غير) (بعد) (قبل) و(قد وقطُّ) على الضم

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص116.

(2) سورة يوسف، الآية 90. وينظر: ابن الجزري، محمد بن محمد (ت833 هـ/1430م)، *النشر في القراءات العشر*، مراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.)، ج2، ص187.

(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص178.

(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص189.

(5) ينظر: الأشموني، *شرح الأشموني*، ج1، ص52.

(6) الصبان، *الحاشية*، ج1، ص199.

(7) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص398.

(8) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص 399.

تشبيهًا لها بالحروف[1]. ومنه تعليله بناء أسماء الإشارة تشبيهًا لها بالحروف وتضمنها معناها؛ فالإشارة معنى، ولكلِّ معنًى حرف يستعمل له ككاف الخطاب وهاء التنبيه[2]، ومنه ما أورده من منع بعض الأسماء كالمضمرات وغيرها منع الإضافة تشبيهًا لها بالحروف[3]، لأنَّ الأسماء إذا شابهت الحروف وجب بناؤها[4]. ومنه أنَّ المنادى المفرد كان مبنيًا لأنَّه أشبه كاف الخطاب معللًا ذلك بأنَّ الاسم لا يُبْنَى إلَّا لمشابهة الحرف[5]، وبيَّن الصبان أنَّ المنادى إنَّما بُنِيَ على حركةٍ للإعلام بأنَّ بناءه غير أصلي، واختيرت حركة الضمة علامةً على البناء دون الفتحة والكسرة لئلا يلتبس بغيره من أنواع المنادى المنصوب[6]، في حين رأى الأنباري أنَّ المنادى بُنِيَ على الضم لأنَّه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها أشبه (قبل) و(بعد) في ذلك[7]، فبنوه على الضم حملًا عليهما [8] .

ومنه أنَّ إعراب الفعل المضارع بناء على مشابهته للاسم[9] ؛ أي أنَّ علَّة إعرابه هي خروجه عن الأصل عند شبهه بالاسم، وهو ما عليه الجمهور خلافًا للكوفيين الذين رأوا أنه أعرب لدخول المعاني المختلفة والأوقات الطويلة عليه[10].

في حين رفض بعض الباحثين المحدثين هذه العلل، ورأوا أنَّ فكرة المشابهة ما هي إلَّا مجرد تصوّرات وافتراضات لا أساس لها من الصحة لكونها خاضعة لفكرة العامل في النحو العربي، من حيث

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص404.

(2) ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص105، وينظر: الأنباري، *أسرار العربية*، 33؛ العكبري، *اللباب*،ج1، ص 488.

(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص377.

(4) ينظر: ابن جني، *الخصائص*، ج1، ص169؛ العكبري، *اللباب* ج2، ص82.

(5) ينظر: المصدر نفسه، ج3، ص203، وينظر: المبرد، *المقتضب*، ج4، ص204؛ الأنباري، *أسرار العربية*، ص224– 225؛ العكبري، *اللباب*، ج1، ص330.

(6) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص203.

(7) علَّة بناء (قبل) على الضم لأنها مقطوعة عن الإضافة، ينظر: الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، *الإغراب في جدل الإعراب ولمعة الأدلة في أصول النحو*، ص 59؛ العكبري، *اللباب*، ج2، ص82.

(8) ينظر: سيبويه، *الكتاب*، ج2، ص183؛ الأنباري، *أسرار العربية*، ص225.

(9) ينظر: سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص114.

(10) ينظر: المسألة: سيبويه، *الكتاب*، ج1، ص13؛ ابن السراج، *الأصول*، ج1، ص146؛ الزجاجي، *الإيضاح في علل النحو*، ص80؛ الأنباري، *أسرار العربية* 321؛ الإستربادي، الرضي، محمد بن الحسن(ت686هـ/ 1287م)، *شرح الرضي على الكافية*، تحقيق يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996، ج4، ص17؛ السيوطي، *الاقتراح*، 86.

تأثره بالعوامل التي تدخل عليه كأدوات النصب أو الجزم التي لم يتنبه النحاة القدامى إلى وظائفها اللغوية التي تؤديها في الجملة [1].

ومنه ما أورده تعليقًا على قول الأشموني في أنَّ "علَّة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنَّها لا عاملة ولا معمولة؛ فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال"[2]، فعلَّق الصبان قائلًا: "لأنَّ علَّة بناء أسماء الأفعال مشابهتها الحروف العاملة في أنَّها عاملة غير معمولة فوجه الشبه في أسماء الأصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر في غير نوع الحرف إذ لا يوجد في غير نوعه إلَّا في أسماء الأصوات؛ فيكون الحرف أخصّ به فتكون مشابهة أسماء الأصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى، بخلاف وجه الشبه في أسماء الأفعال وهو كونها عاملة غير معمولة، فإنَّه موجود في الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبه في أسماء الأصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الأصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الأولوية"[3] وأشار في موضع آخر إلى ذلك مصرحًا بأنّ علَّة بناء أسماء الأفعال هي الشبه الاستعمالي للحروف. من حيث تضمنها معنى الفعل وعملها عمله إلَّا أنَّها لا تقبل علاماته ولا يعمل غيرها فيها [4].

ومنه تعليلُه مجيءَ مميَّزِ (كم) الخبرية تارةً جمعًا مجرورًا؛ كمميز عشرة، وأخرى مفردًا مجرورًا؛ كمميز مائة؛ بقوله: " أما إفراد المميز فلمشابهة (كم) للمائة والألف في الدلالة على الكثرة، والتي مميزها مفرد"[5].

ومنه ما أورده في "باب التعجب" عند حديثه عن دلالة ضمير الفاعل المستتر في صيغة (أفعل بــ) من حيث الإفراد أو التثنية أو الجمع، أو التأنيث أو التذكير، معللًا ذلك بقوله: فكما لم يجمع الضمير في مثل قولك (ما أحسن زيدًا) لم يجمع كذلك في قولك (أحسن بزيد)، وذلك بجامع اتفاق الفعلين في المعنى

(1) ينظر: المخزومي، مهدي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ط1، دار الرائد العربي، بيروت، 1986، ص 133-135.
(2) الأشموني، *شرح الألفية*، ج2، ص493.
(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص312.
(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص105.
(5) الصبان، *الحاشية*، ج4، ص113.

أو لكونه في تركيب جرى مجرى المثل الذي لا يغير[1]. وعليه فالصبان فسَّر عدم إبراز ضمير الفاعل ودلالته في صيغة (أفعل بـ) من حيث الإفراد أو التثنية أو الجمع، أو التأنيث أو التذكير بالحمل على إجرائه مجرى المثل أو بحمله على مشابهته قياسيًا للصيغة الثانية في التعجب (ما أفعل) في الدلالة على المعنى، وعلَّة ذلك عنده الجمع بينهما من حيث اتفاق الفعلين في المعنى.

وذكر الصَّبَّانُ أنَّهم منعوا الرفعَ في مثل: "يا زيد صاحبنا"، لأنَّ إضافته محضة. وعلَّلَ سبب عدِّ الإضافةِ محضةً؛ لغلبة الاسمية على صاحب[2]. وكذلك ذكر الصَّبَّانُ أنَّ بعض الأسماء كـ (ذراع) مثلًا، هو علم لمذكر. لكنَّهُ في الأصل مؤنث، ولما غلب في أعلام المذكرين؛ وَوُصِفَ به المذكر؛ فقالوا: "ثوب ذراعٍ"، أي: قصيرًا، فعدُّوه علمًا لمذكر، فلذلك صُرِفَ[3].

وقبل الختام لا بدَّ من الإشارة إلى بعض ملامح التعليل ومظاهره عند الصبان التي أخذت طابعًا آخر –غير ما عرضناه آنفًا وساهمت في بيان منهجه في التعليل، ومنها:

–أولًا: ميل الصبان إلى وصف بعض التعليلات التي أوردها في حاشيته بأوصاف غلب عليها الطابع الذوقي، مثل: الكراهة، والضعف والقوة، والحسن والقبح، ومن أمثلتها عنده:

- الكراهة اللغوية: ذكر الصَّبَّانُ أنَّ العدد (عشرة) في حالة التركيب تحذف التاء منه في التذكير وتثبت في التأنيث، وعلَّلَ حذف التاء في التذكير لكراهية اجتماع علامتي التأنيث، فيما هو كالكلمة الواحدة [4]. وذهب الصبان كذلك إلى وجوب إظهار (أنْ) بعد لام الجحود عند اقتران ما بعدها بلا. معللًا ذلك لكراهية اجتماع اللامين[5]. ومنه تعليله أن اللام المزحلقة حقها أنْ تكون في صدر الجملة في مثل قولنا: "إنَّ زيدًا لناجح"، ولكنها زحلقت من الاسم إلى الخبر، لكراهة توالي حرفي توكيد في صدر

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص29، وينظر: المسألة في: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحق(ت337هـ/ 948م) *الجمل في النحو*، تحقيق علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984، ص 104؛ الزمخشري، *المفصل*، ص 276.

(2) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص219. وينظر: أبو سمور، *الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني*، ص 139.

(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص374، وينظر: سيبويه، *الكتاب* ج3، ص236.

(4) الصبان، *الحاشية*، ج4، ص96.

(5) الصبان، *الحاشية*، ج4، ص427؛ وينظر: أبو سمور، زياد، *الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على شرح الأشموني*، ص145.

الجملة[1]. ومنه ما أورده صاحب الحاشية من أنَّ الفاعل قد يحذف في العربية وينوب عنه غيره لأغراض يريدها المتكلم، منها حذفه لتحقيره أو لتعظيم شأنه ومكانته، أو لغرض معنوي معللًا ذلك لكراهة السامع سماع لفظ الفاعل[2]. وذكر الشارح أنَّ (أنْ) في مثل قولهم: " كتبت إليه بأنْ قم أو لا تقم" زيدت فيه ((كراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت إليه بقم أو بلا تقم؛ أي: بهذا اللفظ؛ فالباء إنَّما دخلت في الحقيقة على اسم))[3]. وبها علَّل صاحب الحاشية عدم جواز دخول لام التوكيد على المنفي بقوله: لأنَّ معظم حروف النفي في العربية تكون مبدوءة باللام فلو وليتها لام التوكيد للزم توالي لامين وهو مكروه في اللغة من جهة، وللتنافي والتعارض في المعنى بين اللام التي هي لتأكيد الإثبات ودلالة حرف النفي من جهة أخرى [4].

ونراه في موضع آخر يرد بعض العلَّة ولا يأخذ بها، نحو: قوله في أنَّ (مذُ) تكسر الذال فيها عن التقاء الساكنين، نحو قولهم: مذِ اليومِ، ورفض الصبان مذهب من رأى أنَّ الضم فيها جاء لكراهة الكسر بعد الضم، معللًا ذلك بأنَّ الكسر هنا عارض [5].

- الضعف والقوة: وبها فسّر الصَّبَّانُ جوازَ بقاءِ الفاءِ في خبر المبتدأ الداخلِ عليه أحدُ النواسخ (إنّ وأنّ ولكنَّ)، لأنَّها ضعيفة في العمل؛ إذ لم يتغير المعنى الذي كان مع الابتداء. وكذلك جاز العطفُ معها بالرفع على الاسم مراعاةً لمحل الابتداء، بخلاف بقية أخوات (إنّ)، فإنّها قوية في العمل لتغييرها المعنى [6]. ومما فسرّه بالقوة قوله: إنَّ (نعم وبئس) لا يأتي بعدها شيء من التوابع لقوة شبهها بالحروف، لكون المعنى لا يتضح ولا يستقيم لفظًا ولا معنى إلَّا على التمييز بعده[7]. ونحو ما ذكره في الباب نفسه من أنَّ الأصل مجيء خبر هذه الحروف متأخرًا عن اسمها؛ أي: أنَّ اسمها مقدم وجوبًا، وعلَّل عدم جواز تقديم الخبر على الاسم مع الحروف المشبه بالفعل لضعف عملها[8]. وكذلك تعليله في مبحث (التنازع

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص43.
(2) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص88.
(3) الصبان، *الحاشية*، ج1، ص280-281.
(4) الصبان، *الحاشية*، ج1، ص 439.
(5) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص344.
(6) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص355-356.
(7) الصبان، *الحاشية*، ج3، ص46.
(8) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص426.

في العمل) بأنَّه لا يتنازع في العمل بين حرفين، وذلك لضعف الحرف[1]. ومنه أنَّ حرف الجر إذا حذف من الاسم المجرور؛ فالقياس أنْ ينتصبَ الاسم، وعلَّل ذلك لضعف عمل حرف الجر محذوفًا [2]، وفي موضع آخر من حاشيته ذكر أنَّ حذف الجار وبقاء عمله ضعيفًا[3]، ونحو تفسيره منع حذف عامل الحال إذا كان معنويًا، وذلك لضعفه كاسم الإشارة والظرف[4]. ومنها-أيضًا- تفسيره جواز ترك التمييز في (نعم وبئس) لقوة العامل فيهما، في حين لا يجوز حذف التمييز في مثل: "ربه رجلًا" لضعف العامل فيه.[5]، وكذلك قوله: إنَّ المصدر لا يعمل عمل الفعل إلَّا إذا كان ظاهرًا أما إذا أضمر فلا يعمل وذلك لضعفه [6].

- الحسن أو القبح: نحو تعليله أنَّ ظرف الزمان المبهم والمختص حَسُنَ فيه الحذف، لأنَّهُ كثيرٌ في الاستعمال[7]، وكذلك ما رأى فيه من الحسن في تعدية الفعل بالباء في مثل قوله تعالى:" أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ"(يوسف آية 100) لتضمينه معنى اللطف والإحسان [8].

وذكر الصبان في باب التوكيد: جواز اجتماع (نفس) و(عين) لغرض التوكيد دون الحاجة إلى وجود حرف عطف بينهما، ونقل عن المرادي أنَّ علَّة تقديم "نفس" على "عين" عند التوكيد بهما هو اللزوم أو الاستحسان[9]، إذ قال المرادي: " فإنْ قلت: هل هذا التركيب لازم أم على سبيل الأولوية؟ قلت: الظاهر أنَّه لازم، وقيل: إنَّه على طريق الأحسنية"[10] .

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص146.
(2) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص 134.
(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص83.
(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص286.
(5) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص309.
(6) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص432.
(7) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص189.
(8) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص138 .
(9) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص107.
(10) المرادي، الحسن بن قاسم (ت749هـ/1348م)، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ج3، ص967-968.

ومنه ما نقله عن الرضي من عدم جواز بين "ال" التعريف والتنوين الذي يراد به التنكير في كلمة واحدة معللًا الجمع بينهما بالقبيح[1]، قال الرضي:" وإنَّما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير "[2] .

ووصف الصبان تعليل مَنْ عللّ عدم صرف الاسم بعد التنكير، لمشابهة حالِ التنكير حالَ الوصفية في وجود المشتق منه، بأنه أحسنُ مما عَلَّل به آخرون [3] .

ثانيًا : من مظاهر عناية الصبان بالعلَّة ذكره تعليلات العلماء ونسبتها لأصحابها، نحو ما ذهب إليه أبو حيان من منع جواز الجمع بين حذف فعل النداء والمنادى معًا، معللًا بأنَّ الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى فيه إجحاف، ولم يرد بذلك سماع عن العرب[4]. ومنه قوله:"وليتما بشر زرته "فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناءً على عدم إزالة "ما" اختصاص "ليت" بالجمل الاسمية.... قال في المغني: والصواب أنَّ انتصابه بليت لأنَّه لم يسمع "ليتما قام زيد" مثلًا"[5] .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الصبان في مواضع أخرى من حاشيته لم يُسلّم بكلِّ ما جاء به الأشموني في شرحه للألفية؛ فقد يرفض بعض التعليلات سواء التي أوردها الأشموني أم غيره من العلماء، ومن ذلك ما ذكره الصبان تعقيبًا على تعليل الأشموني بأنّ" كلا وكلتا" ألحقت بالمثنى لوجود زيادة فيها أغنت عن العاطف والمعطوف[6]، فعقَّبَ عليه قائلًا: "وأنَّه كان ينبغي له تعليل خروج "كلا " بعدم الزيادة فيها أصلًا لا بعدم سماع مفرد لها؛ لإيهامه أنَّ فيها زيادة، لكن لا تغني عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها"[7]. ورفض الصبان كذلك قول من جوَّز إعمال اسم التفضيل في المفعول به لوروده في السماع؛ لأنّ اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به إجماعًا [8].

(1) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص 161.

(2) الرضي، *شرح الكافية*، ج1، ص 87.

(3) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج1، ص174.

(4) ينظر: الصبان، *الحاشية*،ج3، ص 199، وينظر: رأي أبي حيان في : الأندلسي، *البحر المحيط*، ج4، ص 107 .

(5) الصبان، *الحاشية*، ج3، ص109، وينظر: رأي ابن هشام في : ابن هشام، *المغني*، ج1، ص315.

(6) ينظر: الأشموني، *شرح الألفية*، ج1، ص32.

(7) الصبان، *الحاشية*، ج1، ص139.

(8) ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج2، ص185، وتحدث عن المسألة في: موضع آخر من حاشيته، ينظر: الصبان، *الحاشية*، ج3، ص 81، وينظر: المسألة في: الرضي، *شرح الكافية*، ج3، ص 464؛ الأندلسي، *الارتشاف*، ج5، ص 2326 .

الخاتمة

لقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تتمثل في ما يلي:

- إنَّ العلل الواردة في الحاشية علل لا تخرج عن كونها عللًا تعليمية وقياسية تشير في معظمها إلى علَّة التأسيس في المادة اللغوية التي تنوع التعليل ما بين التعليل القياسي، أو التعليل ذي الصلة بالمستوى الصوتي، أو التعليل ذي المستوى الدلالي (المعنى)، أو التعليل الاضطراري، أو التعليل السماعي، وغيره من الأنواع التي ذكرنا آنفًا.
- كشفت تعليلات الصبان الصوتية أنَّ ظاهرة التخفيف في العربية أخذت صورًا وأشكالًا كثيرة، منها اضطرار العربي أحيانًا إلى الحذف، أو التخفيف كاختياره الفتحة في بعض التراكيب؛ لكونها أخف الحركات صوتيًا وأسهلها نطقًا، أو بالسكون للفرار من ثقل صوتي، أو اللجوء إلى تحريك بعض الحروف منعًا لالتقاء الساكنين للفرار من الوقوع في محظور لغوي؛ لذا يُعَدُّ التخفيف مظهرًا من مظاهر التفسير اللغوي الذي ينبني على الذوق الاستعمالي للغة.
- مما لا بدَّ من الإشارة إليه أنَّ صاحب الحاشية لم يَخُضْ في علَّة العلَّة ويسهب في مناقشة العلَّة كما فعل سابقوه من العلماء، وربما سبب ذلك يعود الى أنَّ أرباب الحواشي مالوا إلى البسط والتوضيح دون الخوض أو التوغل في تفصيلات عدمية لا تفيد الدارس في شيء سوى إرهاق الذهن والعقل، وإنَّما اكتفى بالإشارة إلى موطن العلَّة وتفسيرها وفقًا للظاهرة اللغوية.
- إنَّ الصبان لم يكتف بذكره للعلل ونقله لعلل السابقين له فحسب؛ بل في كثير من الأحيان نجده لم يسلم الصبان بكلِّ ما جاء به الأشموني في شرحه للألفية، فقد رفض وردَّ بعض التعليلات التي أوردها الأشموني.
- أظهرت الدراسة مقدار إلمام صاحب الحاشية بالعلل اللغوية والمادة العلمية التي يطرحها في حاشيته، التي تعكس لنا شخصية الصبان كنحوي مؤصل للعلم وليس كشارح له فحسب.
- أشار الصبان في أكثر من موضع في حاشيته إلى أنَّ علَّة التخفيف وجلب الفتحة في معظم التراكيب اللغوية مرجعها ومردها واحد إلَّا وهو العلَّة الصوتية.
- عمد صاحب الحاشية إلى وصف بعض التعليلات التي أوردها في حاشيته بأوصاف غَلب عليها الطابع الذوقي؛ مثل: الكراهة، والضعف والقوة، والحسن والقبح.

المصادر والمراجع:

الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة(ت 221 هـ / 835 م)، *معاني القرآن*، تحقيق هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990.

الأزهري، خالد بن عبد الله (ت905هـ/1499م)، *التصريح بمضمون التوضيح*، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000.

الأزهري، محمد بن أحمد (ت 370 هـ/ 980م)، *تهذيب اللغة*، تحقيق عبد الحليم النجار، الدار المصرية، القاهرة، (د.ت.)

الإستربادي، الرضي محمد بن الحسن(ت686هـ/ 1287م)، *شرح الرضي على الكافية*، تحقيق يوسف حسن عمر، ط2، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1996.

الأشموني، نور الدين بن يوسف بن محمد(ت900 هـ/ 1494م)، *شرح الألفية*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955.

الأعشى، ميمون بن قيس، *ديوان الأعشى الكبير*، تحقيق محمد حسين، القاهرة، المطبعة النموذجية، (د.ت.)

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت577هـ/ 1181م)، *أسرار العربية*، عناية محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1957.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت577هـ/ 1181م)، *الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو*، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1957.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت577هـ/ 1181م)، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين: البصريين والكوفيين*، تحقيق جودة مبروك، ومراجعة رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت577هـ/ 1181م)، *البيان في غريب إعراب القرآن*، تحقيق طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت577هـ/ 1181م)، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، 1985.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف(ت745 هـ/ 1344م)، *ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب*، تحقيق رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة ومطبعة المدني، بيروت.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف(ت745 هـ/ 1344م)، *البحر المحيط*، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1993.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف(ت745 هـ/ 1344م)، *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (د.ت.)

أنيس، إبراهيم، *الأصوات اللغوية*، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.

أنيس، إبراهيم، *من أسرار اللغة*، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.

الجرجاني، علي بن محمد(ت816هـ/ 1413م)، *معجم التعريفات*، تحقيق محمد المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004.

ابن الجزري، محمد بن محمد(833 هـ/1430م)، *النشر في القراءات العشر*، مراجعة، علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت.)

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ/ 1001م)، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني *سر صناعة الإعراب*، تحقيق حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق، 1993.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، *المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، دار سركين، القاهرة، 1986.

الجوهري، إسماعيل بن حماد(ت398هـ/ 1008م)، *تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1956.

الحديثي، خديجة، *دراسات في كتاب سيبويه*، دار غريب، القاهرة، 1980.

الحديثي، خديجة، *العلة النحوية، ومدى ظهورها في كتاب سيبويه*، بحث منشور في مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، ع 3، 1973.

الحموز، عبد الفتاح، *ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل*، ط1، دار عمار الأردن، عمان، 1987.

الحلواني، محمد خير، *أصول النحو العربي*، مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1983.

الدرويش، محمود جاسم، *العلة النحوية تاريخ وتطور*، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1987.

الرازي، محمد بن أبي بكر عبد القادر (ت 660هـ/1261م)، *مختار الصحاح*، دار الرسالة، الكويت، 1983.

الزَّبيدي، محمد بن الحسن (ت 379هـ/989م)، *طبقات النحويين واللغويين تحقيق* محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة ، 1984.

الزَّبيدي، السيد محمد مرتضى (ت 1205هـ/ 1791م)، *تاج العروس*، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، طبع على مطابع دار صادر، بيروت، 1966.

الزجاج، إبراهيم بن السري (ت311هـ/ 923م)، *معاني القرآن وإعرابه*، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1988.

الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحق(ت337هـ/ 948م)، *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979.

الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحق(ت337هـ/ 948م)، *الجمل في النحو*، تحقيق علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت538هـ / 1143م)، *الكشاف*، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998.

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت538هـ / 1143م)، *المفصل في علم الإعراب*، ط2، دار الجيل، بيروت، (د.ت.)

السامرائي، إبراهيم، *فقه اللغة المقارن*، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1983.

ابن السراج، محمد بن سهل، *الأصول في النحو*(ت337هـ/ 948م)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993.

أبو سمور، زياد، *الفكر اللغوي عند الصبان في حاشيته على الأشموني*، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة مؤتة، 2006.

سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180هـ/796م)، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي القاهرة، 1988.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ/ 1505م)، *الاقتراح في أصول النحو*، تعليق عبد الكريم عطية، ط2، دار البيروتي، دمشق، 2006.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (911هـ/ 1505م)، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت790 هـ/ 1388م)، *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007.

أبو شريف، علي سلامة، *العلة النحوية، تحليل النحاة لبناء وتركيب كلام العرب – دراسة وصفية، في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي*، ط1، دار الزهراء، الرياض، 2012.

الصبان، محمد بن علي (ت1206هـ/ 1791م)، *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت.).

عباس، أحمد خضير، *أسلوب التعليل في اللغة العربية*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2007.

العبيدي، شعبان محمد عوض، *التعليل في كتاب سيبويه*، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1999.

ابن عصفور الأشبيلي علي بن مؤمن(ت597 هـ/ 1201م)، *شرح جمل الزجاجي*، تحقيق صاحب أبو جناح، دار الكتب، بغداد، 1980.

عفيفي، أحمد، *ظاهرة التخفيف في النحو العربي*، القاهرة، ط1، الدار المصرية اللبنانية، 1996.

ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل(ت769 هـ/ 1368م)، *المساعد على تسهيل الفوائد*، تحقيق محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر، دمشق، 1982.

– العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ/ 1219م)، *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق عبد الإله نبهان، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، 1995.

- الفراء، يحيى بن زياد (ت207هـ/ 822م)، *معاني القرآن*، تحقيق محمد *النجار*، وأحمد نجاتي، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1983.

- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد (ت 817هـ / 1414م)، *القاموس المحيط*، ط8، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2005.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي(ت 770هـ/ 1368م)، المصباح *المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي*، دار القلم، بيروت، (د.ت.)

الكفوي، أيوب بن موسى (ت 817هـ/1683م)، *الكليات*، وضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998.

كمال، بشر، *علم الأصوات*، دار غريب، القاهرة، 2000.

المالقي، أحمد بن عبد النور(ت702 هـ / 1303م)، *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط3، دار القلم، دمشق، 2002.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (672هـ/ 1273م)، *ألفية ابن مالك*، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2001.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (672هـ/ 1273م)، *شرح التسهيل*، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001.

المبارك، مازن، *العلة النحوية نشأتها وتطورها*، ط3، دار الفكر، بيروت، 1974.

المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ/898م)، *المقتضب*، تحقيق محمد بن عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1994.

المخزومي، مهدي، *في النحو العربي*، نقد وتوجيه، ط1، دار الرائد العربي، بيروت، 1986.

المرادي، الحسن بن قاسم (ت749هـ/1348م)، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.

- أبو المكارم، علي، *أصول التفكير النحوي*، ط1، دار غريب، القاهرة، 2007.

- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت 711هـ / 1311م)، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت، (د.ت.)

النحاس، أحمد بن محمد (ت338هـ/ 949م)، *إعراب القرآن*، عناية خالد العلي، ط2، دار المعرفة، بيروت، 2008.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف (ت761هـ/1359م)، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1991.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله (ت381هـ/952م)، *علل النحو*، تحقيق محمود جاسم الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1999.

يعقوب، إميل بديع، *المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية*، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996.

ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت643هـ/1245م)، *شرح المفصل*، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ت.).

References

‘Abbās, Aḥmad Khuḍayr, Uslūb al-Ta‘līl fī al-lughah al-‘Arabīyah, 1st edition, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut, 2007.

‘Afīfī, Aḥmad, *Ẓāhirat al-Takhfīf fī al-Naḥw al-‘Arabī*, 1st edition, al-Dār al-Miṣrīyah al-Lubnānīyah, 1996.

al-Akhfash al-Awsaṭ, Sa‘īd bin Mas‘adh (d. 221 A.H./835A.D.), *Ma‘ānī al-Qur’ān*, edited by Hudá Maḥmūd, 1st edition, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 1990.

al-Anbārī, Abū al-Barakāt ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad (d.577A.H./1181A.D.), *al-Ighrāb fī Jadal al-I‘rāb wa Lam‘ al-Adillah fī Uṣūl al-Naḥw*, edited by Sa‘īd al-Afghānī, Maṭba‘at al-Jāmi‘ah al-Sūrīyah, Damascus, 1957.

al-Anbārī, Abū al-Barakāt ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad (d.577A.H./1181A.D.), *al-Inṣāf fī Masā’il al-Khilāf bayna al-Baṣrīyīn wa al-Kūfīyīn*, edited by Jawdah Mabrūk, reviewed by Ramaḍān ‘Abd al-Tawwāb, 1st edition, Maktabat al-Khānjī, Cairo, 2002.

al-Anbārī, Abū al-Barakāt ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad (d.577A.H./1181A.D.), *al-Bayān fī Gharīb I‘rāb al-Qur’ān*, edited by Ṭāhā ‘Abd al-Ḥamīd Ṭāhā, reviewed by Muṣṭafá al-Saqqā, al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah li al-Kitāb, Cairo, 1980.

al-Anbārī, Abū al-Barakāt ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad (d.577A.H./1181A.D.), *Nuzhat al-al-Albiā’ fī Ṭabaqāt al-Udabā’*, edited by Ibrāhīm al-Sāmarrā’ī, 3rd edition, Maktabat al-Manār, Alzarqā, 1985.

al-Anbārī, Abū al-Barakāt ‘Abd al-Raḥmān bin Muḥammad (d.577A.H./1181A.D.), *Asrār al-‘Arabīyah*, edited by Muḥammad Bahjat al-Bayṭār, Majma‘ al-Lughah al-‘Arabīyah, Damascus, 1957.

al-Andalusī, Abū Ḥayyān, Muḥammad bin Yūsuf (d.745A.H. /1344A.D.), *al-Baḥr al-Muḥīṭ*, edited by ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd, and ‘Alī Muḥammad Mu‘awwaḍ, 1st edition, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut, 1993.

al-Andalusī, Abū Ḥayyān, Muḥammad bin Yūsuf (d.745A.H. /1344A.D.), *al-Tadhyīl wa al-Takmīl fī Sharḥ Kitāb al-Tas'hīl*, edited by Ḥasan Hindāwī, Dār al-Qalam, Damascus, (n.d.).

al-Andalusī, Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf (d.745A.H. /1344A.D.), *Irtishāf al-Ḍarab min Lisān al-'Arab*, edited by Rajab 'Uthmān Muḥammad, 1st edition, Maktabat al-Khānjī, Cairo and Maṭba'at al-Madanī, Beirut, 1998.

Anīs, Ibrāhīm, *al-Aṣwāt al-Lughawīyah*, 5th edition, Maktabat al-Anjlū al-Miṣrīyah, Cairo, 1978.

Anīs, Ibrāhīm, *Min Asrār al-Lughah*, 6th edition, Maktabat al-Anjlū al-Miṣrīyah, Cairo, 1978.

Ibn 'Aqīl, Bahā' al-Dīn bin 'Aqīl(d.769A.H./1368A.D.), *al-Musā'id 'alá Tas'hīl al-Fawā'id*, edited by Muḥammad Kāmil Barakāt, 1st edition, Dār al-Fikr, Damascus, 1982.

al-A'shá, Maymūn bin Qays, *Dīwān al-A'shá al-Kabīr*, edited by Muḥammad Ḥusayn, al-Maṭba'ah al-Namūdhajīyah, Cairo, (d.n.).

al-Ashmūnī, Nūr al-Dīn bin Yūsuf bin Muḥammad (d.900A.H. /1494A.D.), *Sharḥ al-Alfīyah*, edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn 'Abd al-Ḥamīd, 1st edition, Dār al-Kitāb al-'Arabī, Beirut, 1955.

al-Azharī, Khālid bin 'Abd Allāh (d.905A.H./1499A.D.), *al-Taṣrīḥ bi Maḍmūn al-Tawḍīḥ*, edited by Muḥammad Bāsil 'Uyūn al-Sūd, 1st edition, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Beirut, 2000.

al-Azharī, Muḥammad bin Aḥmad(d.370A.H./980A.D.), *Tahdhīb al-Lughah*, edited by 'Abd al-Ḥalīm al-Najjār, al-Dār al-Miṣrīyah, Cairo, (d. n.).

al-Darwīsh, Maḥmūd Jāsim, *al-'Illah al-Naḥwīyah Tārīkh wa Taṭawwur*, Phd. dissertation, Department of Arabic Language and literature, Faculty of Arts, Baghdad University, Iraq, 1987.

al-Farrā', Yaḥyá bin Ziyād (d.207A.H./822A.D.),, Ma'ānī al-Qur'ān, edited by Muḥammad al-Najjār, and Aḥmad Najātī, 3rd edition, 'Ālam al-Kutub, Beirut, 1983.

al-Fayrūz Ābādī(d.207A.H./822A.D.), *al-Qāmūs al-Muḥīṭ*, 8th edition, Mu'assasat al-Risālah, Beirut, 2005.

al-Fayrūz Ābādī, Majd al-Dīn Muḥammad (d.817A.H.1414/A.D.), *al-Qāmūs al-muḥīṭ*, 8th edition, Mu'assasat al-Risālah, Beirut, 2005.

al-Fayyūmī, Aḥmad bin Muḥammad bin ʻAlī (d.770A.H./1368A.D.), *al-Miṣbāḥ al-Munīr fī Gharīb al-Sharḥ al-Kabīr li al-Rāfiʻī, by al-Muqrī*, Dār al-Qalam, Beirut, (d.n.).

al-Ḥadīthī, Khadījah, "al-ʻIllah al-Naḥwīyah wa Madá Ẓuhūrihā fī Kitāb Sībawayh", *Journal of the College of Arts and Education*, University of Kuwait, no. 3, 1973.

al-Ḥadīthī, Khadījah, *Dirāsāt fī Kitāb Sībawayh*, Dār Gharīb, Cairo, 1980.

al-Ḥalawānī, Muḥammad Khayr, *Uṣūl al-Naḥw al-ʻArabī*, Maṭbaʻat Ifrīqiyā al-Sharq, Casablanca, 1983.

al-Ḥamūz, ʻAbd al-Fattāḥ, *Ẓāhirat al-Taʻwīḍ fī al-ʻArabīyah wa mā Ḥumila ʻAlayhā min Masā'il*, 1st edition, Dār ʻAmmā, Amman, 1987.

Ibn Hishām al-Anṣārī, ʻAbd Allāh bin Yūsuf(d.761A.H./1359A.D.), *Mughnī al-Labīb ʻan Kutub al-Aʻārīb*, edited by Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, Beirut, 1991.

al-Istrbādī, al-Raḍī, Muḥammad bin al-Ḥasan (d.686A.H./1287A.D.), *Sharḥ al-Raḍī ʻalá al-Kāfiyah*, edited by Yūsuf Ḥasan ʻUmar, 2nd edition, Manshūrāt Jāmiʻat Qā Yūnus, Benghazi, 1996.

al-Jawharī, Ismāʻīl bin Ḥammād (d.398A.H./1008A.D.), *Tāj al-Lughah wa Ṣiḥāḥ al-ʻArabīyah*, edited by Aḥmad ʻAbd al-Ghafūr ʻAṭṭār, 1st edition, Dār al-ʻIlm li al-Malāyīn, Beirut, 1956.

Ibn al-Jazarī, Muḥammad bin Muḥammad (833A.H. /1430A.D.), *al-Nashr fī al-Qirā'āt al-ʻAshr*, reviewed by ʻAlī Muḥammad al-Ḍabbāʻ, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Beirut, (d.n.).

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʻUthmān bin Jinnī (d.392A.H./1001A.D.), *al-Khaṣā'iṣ*, edited by Muḥammad ʻAlī al-Najjār, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, Cario, 1952.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʻUthmān bin Jinnī (d.392A.H./1001A.D.), Sir Ṣināʻat al-Iʻrāb, edited by Ḥasan Hindāwī, 2nd edition, Dār al-Qalam, Damascus, 1993.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʻUthmān bin Jinnī (d.392A.H./1001A.D.), *al-Muḥtasib fī Tabayūn Wujūh Shawādh al-Qirā'āt wa al-Iḍāḥ ʻanhā*, edited by ʻAlī al-Najdī Nāṣif wa-ākharīn Dār srkyn, Cairo, 1986.

al-Jurjānī, ʻAlī bin Muḥammad (d.816A.H./1413A.D.), *Muʻjam al-Tiʻrīfāt*, edited by Muḥammad al-Munshāwī, Dār al-Faḍīlah, Cairo, 2004.

al-Kaffawī, Ayyūb bin Mūsá (d.1094A.H./1683A.D.), *al-Kullīyāt*, edited by ʻAdnān Darwīsh and Muḥammad al-Miṣrī, 2nd edition, Mu'assasat al-Risālah, Beirut, 1998.

Kamāl, Bishr, *ʻIlm al-Aṣwāt*, Dār Gharīb, Cairo, 2000.

Abū al-Makārim, ʻAlī, *Uṣūl al-Tafkīr al-Naḥwī*, Dār Gharīb, 1st edition, Cairo, 2007.

al-Makhzūmī, Mahdī, *fī al-Naḥw al-ʻArabī, Naqd wa Tawjīh*, Dār al-Rā'id al-ʻArabī, 1st edition, Beirut, 1986.

Ibn Mālik, Muḥammad bin ʻAbd Allāh(d.672A.H./1273A.D.), *Alfīyat Ibn Mālik*, Maktabat al-Ādāb, Cairo, 1st edition, 2001.

Ibn Mālik, Muḥammad bin ʻAbd Allāh(d.672A.H./1273A.D.), *Sharḥ al-Tas'hīl*, edited by Muḥammad ʻAbd al-Qādir ʻAṭā, and Ṭāriq Fatḥī al-Sayyid, 1st edition, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Beirut, 2001.

al-Māliqī, Aḥmad bin ʻAbd al-Nūr(d.702A.H./1303A.D.), *Raṣf al-Mabānī fī Sharḥ Ḥurūf al-Maʻānī*, edited by Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ, edition3, Dār al-Qalam, Damascus, 2002.

Ibn Manẓūr, Muḥammad bin Mukarram (d.711A.H./1311A.D.), *Lisān al-ʻArab*, Dār Ṣādir, Beirut, (d.n.).

al-Mibrad, Muḥammad bin Yazīd (d285A.H./898A.D.) *al-Muqtaḍab*, edited by Muḥammad bin ʻAbd al-Khāliq ʻUḍaymah, Wizārat al-Awqāf, al-Majlis al-Aʻlá li al-Shu'ūn al-Islāmīyah, Cairo, 1994.

al-Mubārak, Māzin, *al-ʻIllah al-Naḥwīyah Nash'atuhā wa Taṭawwuruhā*, 3rd editon, Dār al-Fikr, Beirut, 1974.

Al-Murādī, al-Ḥasan bin Qāsim (d.749A.H./1348A.D.), *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa al-Masālik bi Sharḥ Alfīyat Ibn Mālik*, edited by ʻAbd al-Raḥmān ʻAlī Sulaymān, 1st edition, Dār al-Fikr al-ʻArabī, Cairo, 2001.

al-Naḥḥās, Aḥmad bin Muḥammad (d.338A.H./949A.D.), *Iʻrāb al-Qur'ān*, edited by Khālid al-ʻAlī, 2nd edition, Dār al-Maʻrifah, Beirut, 2008.

al-Rāzī, Muḥammad bin Abī Bakr ʻAbd al-Qādir (d.660A.H. /1261A.D.), *Mukhtār al-Ṣiḥāḥ*, Dār al-Risālah, Kuwait, 1983.

al-Ṣabbān, Muḥammad bin ʻAlī(d.1206A.H./1791A.D.), *Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʻalá Sharḥ al-Ushmūnī,* edited by Ṭāhā ʻAbd al-Raʾūf Saʻd, al-Maktabah al-Tawfīqīyah, Cairo, (d.n.).

al-Sāmarrāʾī, Ibrāhīm, *Fiqh al-Lughah al-Muqāran*, Dār al-ʻIlm li al-Malāyīn, 3rd edition, Beirut, 1983.

Abū Sammūr, Ziyād, *al-Fikr al-Lughawī ʻinda al-Ṣabbān fī Ḥāshiyatihi ʻalá al-Ushmūnī,* phd. Dissertation, Department of Arabic and literature, Faculty of Arts, Mutah University, Jordan , 2006.

Ibn al-Sarrāj, Muḥammad bin Sahl(d.316A.H./928A.D.), *al-Uṣūl fī al-Naḥw*, edited by ʻAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, 3rd edition, Muʾassasat al-Risālah, Beirut, 1993.

Abū Sharīf, ʻAlī Salāmah, *al-ʻIllah al-Naḥwīyah, Taḥlīl al-Nuḥāh li B wa Tarkīb Kalām al-ʻArab – Dirāsah Waṣfīyah, in Kitāb al-Maqāṣid al-Shāfiyah li al-Imām al-Shāṭibī,* 1st edition, Dār al-Zahrāʾ, Alriyadh, 2012.

al-Shāṭibī, Abū Isḥāq Ibrāhīm bin Mūsá (d.911A.H./1505A.D.), *al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah*, edited by ʻAbd al-Raḥmān bin Sulaymān al-ʻUthaymīn, 1st edition, Maʻhad al-Buḥūth al-ʻIlmīyah, Umm al-Qura University, Makkah al-Mukarramah, 2007.

Sībawayh, ʻAmr bin ʻUthmān (d.180A.H./796A.D.), *al-Kitāb*, edited by ʻAbd al-Salām Hārūn, 3rd edition, Maktabat al-Khānjī Cairo, 1988.

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān bin Abī Bakr (d.911A.H./1505A.D.), *al-Iqtirāḥ fī Uṣūl al-Naḥw*, edited by ʻAbd al-Karīm ʻAṭīyah, 2nd edition, Dār al-Bayrūtī, Damascus, 2006.

al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān bin Abī Bakr (d.911A.H./1505A.D.), *Ham‘ al-Hawāmi‘ fī Sharḥ Jam‘ al-Jawāmi‘*, edited byʻAbd al-Salām Hārūn and ʻAbd al-ʻĀl Sālim Mukarram, Muʾassasat al-Risālah, Beirut, 1992.

al-ʻUbaydī, Shaʻbān Muḥammad ʻAwaḍ, *al-Ta‘līl fī Kitāb Sībawayh*, Manshūrāt Jāmiʻat QārYūnus, Benghazi , 1999.

al-‘Ukbarī, Abū al-Baqā’ ‘Abd Allāh bin al-Ḥusayn(d.616A.H./1219A.D.), *al-Lubāb fī ‘Ilal al-binā’ wa-al-i‘rāb*, edited by‘Abd al-Ilāh Nabhān, Dār al-Fikr al-mu‘āṣir, Damascus, Dār al-Fikr, 1st edition, 1995.

Ibn ‘Uṣfūr al-Ashbīli, ‘Alī bin Mu’min(d.579A.H./1201A.D.) , *Sharḥ Jumal al-Zajjājī*, edited by Ṣāḥib Abū Janāḥ, Dār al-Kutub, Baghdad, 1980.

Ibn al-Warrāq, Muḥammad bin ‘Abd Allāh(d.381A.H./952A.D.), *‘Ilal al-Naḥw*, edited by Maḥmūd Jāsim al-Darwīsh, 1st edition, Maktabat al-Rushd, Alriyadh, 1999.

Ibn Ya‘īsh, Muwaffaq al-Dīn bin Ya‘īsh al-Naḥwī(d.643A.H./1245A.D.), *Sharḥ al-Mufaṣṣal*, Idārat al-Ṭibā‘ah al-Munīrīyah, Cairo, (d.n.).

Ya‘qūb, Imīl Badī‘, *al-Mu‘jam al-Mufaṣṣal fī Shawāhid al-Lughah al-‘Arabīyah*, 1st edition, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Beirut, 1996.

al-Zabaydī, al-Sayyid Muḥammad Murtaḍá (d.1205A.H./1791A.D.) , *Tāj al-‘Arūs*, Dār Lībiyā li al-Nashr wa al-Tawzī‘, Benghazi, 1966.

al-Zabaydī, Muḥammad bin al-Ḥasan, (d. 379A.H./989 A.D.), *Ṭabaqāt al-Naḥwīyīn wa al Lughawīn*, edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, 2nd edition, Dār al-Ma‘ārif, Cario, 1984.

al-Zajjāj, Ibrāhīm bin al-Sirrī (d.311A.H.- /923A.D.), *Ma‘ānī al-Qur’ān wa I‘rābuh*, edited by ‘Abd al-Jalīl ‘Abduh Shalabī, 1st edition, ‘Ālam al-Kutub, Beirut, 1988.

al-Zajjājī, Abū al-Qāsim, ‘Abd al-Raḥmān bin Isḥāq(d.337A.H./948A.D.), *al-Īḍāḥ fī ‘Ilal al-Naḥw*, edited by Māzin al-Mubārak, 3rd edition, Dār al-Nafā’is, Beirut, 1979.

al-Zajjājī, Abū al-Qāsim, ‘Abd al-Raḥmān bin Isḥāq(d.337A.H./948A.D.), *al-Jamal fī al-Naḥw*, edited by ‘Alī Tawfīq al-Ḥamad, 1st edition, Mu’assasat al-Risālah, Beirut, 1984.

al-Zamakhsharī, Jār Allāh Maḥmūd bin ‘Umar(d.538A.H./1143A.D.), *al-Kashshāf*, edited by ‘Ādil Aḥmad ‘Abd al-Mawjūd, 1st edition, Maktabat al-‘Ubaykān, Alriyadh, 1998.

al-Zamakhsharī, Jār Allāh Maḥmūd bin ‘Umar(d.538A.H./1143A.D.), *al-Mufaṣṣal fī ‘Ilm al-I‘rāb*, 2nd edition, Dār al-Jīl, Beirut, (d.n.).